الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

نماذج من المسائل التي جمع فيها ابن يعيش مذاهب النحويين في تقصّيه لأقوال الزمخشري في شرحه للمفصّل جمعاً ودراسة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في اللغة العربية وآدابها

التخصص: لسانيات عربية

من إعداد الطالب:

بن عطاء الله مصطفى

إشراف الأستاذ:

أ.د مهدي عز الدين شنين

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	المهمة
1	بن أودينة يوسف	أستاذ محاضر –أ–	غرداية	رئيسا
2	مهدي عز الدين شنين	أستاذ التعليم العالي	غرداية	مشرفا ومقررا
3	معمري زينب	أستاذ محاضر–ب–	غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: (2025م– 1446هـ

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبفضله تتحقق الغايات.

إلى من كانت دعواتهم نبراس طريقي،

إلى من سهِروا لأرتاح، وتعبوا لأفرح...

إلى والديّ العزيزين،

أسأل الله أن يجزيكما عني خير الجزاء،

وأن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتكما.

إلى أساتذتي الأفاضل،

جزاكم الله عني خير الجزاء على ما قدمتم من علم وتوجيه.

إلى إخوتي وأحبتي وأصدقائي،

الذين كانوا لي عونًا بعد الله،

أدعو الله أن يديم بيننا المحبة في سبيله.

إلى كل من ساندني بدعوة صادقة، أو كلمة طيبة،

أهديكم هذا العمل المتواضع،

سائلًا المولى أن يكون خالصًا لوجهه الكريم،

وأن يجعله خطوة مباركة في طريق العلم والنفع.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تُنجز الأعمال، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرّني أن أتقدّم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من كان له دور في إنجاز هذه المذكرة، والتي كانت ثمرة جهود مستمرة، وتوجيهات سديدة، ودعم لا محدود

أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف: الدكتور مهدي عز الدين شنين لما قدّمه لي من توجيه علمي ونقد بنّاء، ولصبره على ملاحظاتي وتساؤلاتي، فله مني كل التقدير والعرفان.

كما لا يفوتني أن أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة على تخصيص وقتهم الثمين لقراءة هذه المذكرة، وعلى ملاحظاتهم القيّمة التي تسهم في تطوير مستواي العلمي.

وأتوجه بخالص التقدير إلى أساتذتي في قسم اللغة والأدب العربي الذين لم يبخلوا بعلمهم، وكان لهم أثر بالغ في تكويني الأكاديمي.

ولا يسعني إلا أن أعبّر عن شكري وامتناني لزوجتي الغالية، التي كانت السند والداعم الأكبر طوال مسيرتي، فجزاها الله عني خير الجزاء.

وإلى كل من شجعني أو مدّ لي يد العون، أقول لكم: شكرًا من القلب.

والله وليّ التوفيق

مقدمة

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أكرم هذه الأمة بلسان عربي مبين، وجعل من علومه مفتاحاً لفهم الكتاب العزيز والسنة المطهرة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه إلى يوم المعاد.

أما بعد:

فإنَّ علم النحو من أجلّ العلوم التي عني بها العلماء قديماً وحديثاً، لما له من مكانة في فهم النصوص وضبط الألسنة، وقد تنوّعت مسالك النحاة في عرض المسائل النحوية وتحريرها، وتعدّدت مذاهبهم فيها، وكان من مظاهر ذلك التنوّع سَعي بعض الشُّراح إلى جمع أقوال النحويين، ومناقشتها، وبيان الراجح منها، ومن أبرز من سلك هذا المسلك الإمام ابن يعيش (ت643هـ) في شرحه لكتاب "المفصّل" للزمخشري، حيث لم يقتصر على شرح ألفاظ الزمخشري وعباراته، بل جاوز ذلك إلى تتبع مذاهبه، وعرض آراء غيره من النحويين، مع المناقشة والتمحيص والترجيح. فكان هذا دافعا ومحفزا لأن أتناول هذه الدراسة الموسومة بـ" **نماذج من المسائل التي جمع فيها ابن يعيش مذاهب النحويين في تقصّيه لأقوال الزمخشري في شرحه للمفصّل جمعاً ودراسة**"

ومن هنا تنبع **إشكالية** هذه الدراسة، وهي:

إلى أي مدى استطاع ابن يعيش، في شرحه على المفصّل، أن يجمع بين مذاهب النحويين من بصريين وكوفيين وغيرهم، في أثناء تتبّعه لأقوال الزمخشري، وكيف أسهم ذلك الجمع في إبراز منهجه النقدي؟

تنبثق تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية سأحاول التطرق لها خلال دراستي هذه تمثلت في:

-ما مظاهر تتبّع ابن يعيش لأقوال الزمخشري في شرحه على "المفصّل"؟

-كيف تعامل ابن يعيش مع الآراء النحوية التي ذكرها الزمخشري؟ وهل اكتفى بنقلها أم ناقشها ووازن بينها وبين غيرها؟

-ما المنهج الذي اعتمده ابن يعيش في عرض مذاهب النحويين؟ وهل غلب عليه التوثيق أم الترجيح أم الجمع دون تعقيب؟

-ما مدى تنوع المذاهب النحوية التي أوردها ابن يعيش؟ وهل اقتصر على البصريين والكوفيين أم تجاوزهم إلى غيرهم؟

-ما طبيعة العلاقة بين شرح ابن يعيش و"المفصّل" للزمخشري؟ هل هو شرح تابع أم مستقل في الرؤية والمنهج؟

أهمية الدراسة:

-يبين هذا العمل كيف تعامل ابن يعيش مع الأقوال النحوية، وخصوصًا ما نقله عن الزمخشري، ويكشف عن منهجه في: عرض الآراء النحوية المختلفة والموازنة بين مذاهب البصريين والكوفيين والتعليق عليها.

-تُعَدُّ هذه الدراسة توثيقًا لأهمية شرح ابن يعيش، فهو لم يكن مجرد ناقل لشرح "المفصل"، بل قام بجمع آراء النحويين وأضاف شرحا مفصلا لها مؤكدًا بذلك اتفاقه فيما ذهب إليه الزمخشري أو مخالفًا له.

-خدمة لعلم النحو والتاريخ النحوي والتعرف على مكانة الزمخشري وآرائه من خلال عدسة شارحه ابن يعيش.

أهداف البحث:

وانطلاقاً من هذه الإشكالية، تهدف هذه الدراسة إلى:

-استخراج نماذج من المسائل التي جمع فيها ابن يعيش أقوال النحويين، وتتبع فيها مذهب الزمخشري.

-تحليل هذه النماذج تحليلاً مفصّلًا.

-بيان القيمة العلمية لشرح ابن يعيش من حيث كونه من أفضل الشروح وأهمها.

-الإسهام في إبراز التراث النحوي التحليلي الذي وصلنا من خلال شروح الكتب الأصيلة كـ"المفصّل".

أسباب اختيار البحث: إن من الأسباب التي جعلتني أختار هذا الموضوع ما يلي:

-أهمية كتاب "شرح المفصل" لابن يعيش، إذ يُعد هذا الشرح من أبرز الشروح النحوية وأكثرها توسعًا واستقصاءً، وقد جمع فيه ابن يعيش بين عرض مذهب الزمخشري وتحليل أقوال النحويين، مما يجعله مصدرًا ثريًا للدراسة المقارنة بين المدارس النحوية.

-مكانة الزمخشري في الدرس النحوي لأنّه من أبرز أعلام النحو في القرن السادس الهجري، وكتابه "المفصل" من الكتب التي لاقت عناية كبيرة من العلماء، وشرح ابن يعيش له يدل على تأثره بمكانة هذا الكتاب وأثره.

-تميّز منهج ابن يعيش في الشرح عن غيره من الشراح لأنّه اهتم بجمع أقوال النحويين، ومناقشتها علميًا دون انحياز مطلق لمذهب، بل يعرض ويوازن، وهذا مما يمنح الطالب فرصة لدراسة المنهج النقدي في التراث النحوي.

-صعوبة الوصول إلى الدراسات التي تناولت شرح ابن يعيش.

-إثراء البحث النحوي المقارن، لأن دراسة هذه النماذج تسهم في إبراز الجوانب المقارنة في النحو العربي، وتُظهر كيف أن النحاة المتأخرين كانوا يعيدون النظر في الأقوال السابقة، ويوفقون بينها أو يرجحون بعضها.

-تنمية المهارات العلمية للباحث لأن هذا الموضوع يساعد الباحث على صقل مهاراته في التعامل مع النصوص التراثية، وتدريبه على استخلاص المسائل وتحليلها وتصنيفها ومناقشتها.

-إمكانية الإفادة من نتائج الدراسة في أبحاث لاحقة يمكن أن تكون نواة لأبحاث أوسع.

ولقد اعتمدت في هذا البحث على **المنهج التحليلي الوصفي**، الذي يقوم على جمع المادة النحوية من كتاب "شرح المفصل" لابن يعيش، ثم تحليلها وبيان مواقف النحويين المختلفة التي عرضها ابن يعيش، ودراسة تعامله مع أقوال الزمخشري.

وأما خطة الدراسة، فقد جاءت على النحو الآتي:

- **المقدمة:** وفيها تمهيد لموضوع البحث، وبيان أهميته، والإشكالية، والأهداف، والخطة. والدراسات السابقة)
- **المبحث الأول:** تناولت فيه حياة الزمخشري الشخصية والعلمية

-**المبحث الثاني:** تناولت فيه حياة ابن يعيش الشخصية والعلمية.

-**المبحث الثالث:** تناولت فيه دراسة تطبيقية لبعض المسائل الخلافية

تناولت العديد من الدراسات شرح ابن يعيش على "المفصل" من جوانب متعددة، منها ما ركز على الجانب النحوي والآراء اللغوية، ومنها ما اعتنى بتحقيق النص وتحليل أسلوب الشارح في عرض المسائل ومناقشة أقوال النحاة. ومن أبرز هذه الدراسات: دراسة بعنوان "التحليل النحوي في شرح ابن يعيش على المفصل دراسة نحوية تحليلية" من إعداد الدكتورة فاطمة عمر الساير وقد نالت بها درجة الدكتوراء والتي سلطت الضوء على منهجه في تتبع آراء النحويين والوقوف على الخلافات بينهم، وكذلك دراسة "الاحتجاج النحوي عند ابن يعيش" التي تناولت مصادره في الاستدلال ودقة نقله عن الزمخشري وغيره من النحاة. كما اهتمت بعض الدراسات المقارنة بمقارنة شرح ابن يعيش بشروح نحوية أخرى من نفس الفترة. وتُظهر هذه الدراسات أهمية شرح ابن يعيش بوصفه مرجعًا نحويًا غنيًا يوثق جهود النحويين السابقين ويكشف عن موقفه النقدي تجاه أقوالهم، وهو ما تسعى هذه المذكرة إلى تتبعه بشكل خاص من خلال رصد وجمع المواضع التي يبرز فيها موقفه من أقوال الزمخشري والنحويين.

ومن **الصعوبات** التي صادفتني فترة بحثي هذا:

- تشعب المسائل واختلاط الآراء نتيجة تداخل أقوال النحويين مما يتطلب دقة في التمييز بينها.

-اللغة المعقدة وصعوبة فهم التراكيب النحوية القديمة والمصطلحات الدقيقة.

- صعوبة الوصول لكل الدراسات السابقة.

-الحياد العلمي أمام تعدد الآراء والحاجة إلى عرض الآراء النحوية المختلفة دون انحياز.

-صعوبة تحليل المادة المجمعة بصورة منهجية.

-ضيق الوقت أو الجهد الذهني.

-صعوبة التوفيق بين العمل والبحث وهذا كان العائق الكبير أمامي مما قد جعلني مقصرا في إعطاء هذه الدراسة حقها ومستحقّها.

من **أهم المراجع** التي اعتمدت عليها في دراستي هاته: "كتاب المفصل في صنعة الإعراب" للزمخشري، وكتاب "شرح المفصل" لابن يعيش، وكتاب "الكتاب" لسيبويه، وكتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمشرفي الكريم الدكتور مهدي عز الدين شنين، الذي لم يدّخر جهدًا في توجيهي ومساندتي طيلة مراحل هذا العمل، فكان نعم العون والناصح الأمين. كما أخص بالشكر أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، على ما تفضلوا به من وقتهم وجهدهم، وما قدموه من ملاحظات بنّاءة تسهم في تطوير هذا البحث والارتقاء به. فلكم مني كل التقدير والاحترام.

الفصل الأول: حياة الزّمخشري الشّخصية والعلمية

المبحث الأول: حياة الزمخشري الشخصية والعلمية

يُعَدّ الزمخشري من أعلام القرن السادس الهجري، وقد جمع في شخصه بين التبحّر في العلوم الشرعية واللغوية والدقة في التحليل والنقد. تتناول هذه الفقرة ملامح حياته الشخصية، ونشأته العلمية، وأثرها في تكوينه الفكري والمنهجي.

المطلب الأول: حياة الزمخشري الشخصية

1-1-1-اسمه وكنيته:

اتفقت معظم التراجم على أنه "محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشريّ الخوارزمي، المكنَّى بأبي القاسم، لُقِّبَ بـ "شمس المشرق" و "جار الله" لُقِّبَ بجار الله لأنّه أَقام في مكة المكرمة سنين مجاورا بيت الله الحرام وذكرت له كتب التراجم لقبا آخر (فخر خوارزم)[1].

ذكر ابن خلكان في كتابه وفيات الأعيان أنه " أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري"[2]

1-1-2- مولده وسماته الشخصية

مما جاء عن ابن أخته أبو عمرو عامر بن الحسن السمسار أنه قال: ولد خالي بزمخشر من أعمال خوارزم يوم الأربعاء السابع والعشرين من رجب سنة سبع وستين وأربعمائة (467 هـ)

كان من أفضل الناس في عصره في علم اللغة والأدب، لكنه تخطّى إلى علم الفلسفة فصار مفتونا بها ممقوتا بين المسلمين، وكان سكونا سكوتا وقورا يطالع الفقه ويناظر في مسائل الخلاف أحيانا. سمع الحديث من أبي نصر القشيري وغيره، وأملى طرفا من الحديث وشرحه بلفظ حسن ومعان لا بأس بها، وكان الزمخشري يدعونه الجاحظ الثاني لكثرة حفظه وفصاحة لفظه. أقام مدة بخوارزم في خدمة خوارزم شاه مكرما، ثم ارتحل إلى مرو فذبح بها نفسه بيده في أوائل سنة احدى وعشرين وخمسمائة، ووجد بخطه رقعة فيها هذا ما عملته

[1]-ينظر: ياقوت الحموي (ت 626 هـ)، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، ط: 1، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ت 1993 ج 6، ص 686-687.

[2]-ينظر: ابن خلكان (ت 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، ط: 1، الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة، 1994م، ج5، ص 168.

أيدينا فلا يؤاخذ به غيرنا. كان إماما في التفسير والنحو واللغة والأدب، واسع العلم كبير الفضل متفننا في علوم شتى، معتزليّ المذهب متجاهراً بذلك. لم تذكر له سمات شخصية بارزة إلا أنه كان شغوفا بالعلم محبًّاً للعلماء، ومن سماته أيضا أنه كان أعرجا مبتور الرجل وضع عوضا رجلا من خشب.[1]

1-1-3- شيوخه:

ومن أبرز شيوخه أبي مضر محمود بن جرير الضبي الأصبهاني فقد أخذ عليه علوم اللغة العربية، وأبي الحسن علي بن المظفر النيسابوري، وسمع من شيخ الإسلام أبي منصور نصر الحارثي، ومن أبي سعد الشفاني، وأصابه خراج في رجله اليسرى فقطعها واتخذ رجلا من خشب، وقد اختلفت الروايات في سبب قطعها، وقيل أصابه برد الثلج في بعض أسفاره بنواحي خوارزم فسقطت رجله، وحكي أن الدامغاني المتكلم الفقيه سأله عن سبب قطع رجله فقال: دعاء الوالدة، وذلك أني أمسكت عصفورا وأنا صبيّ صغير وربطت برجله خيطا فأفلت من يدي ودخل خرقا فجذبته فانقطعت رجله، فتألمت له والدتي وقالت: قطع الله رجلك كما قطعت رجله، فلما رحلت إلى بخارى في طلب العلم سقطت عن الدابة في أثناء الطريق فانكسرت رجلي واصابني من الالم ما أوجب قطعها[2].وقيل أنها قطعت بسبب البرد، وقيل بسبب جرح أصابه.[3]

وذكر أحد أصحابه أنه قال :كنت قاعداً على باب أبي محمد عبد الله بن الخشاب النحوي ببغداد، وقد خرج من عند أبي القاسم الزمخشري الإمام المشهور، وهو يمشي في جاون خشب فإن إحدى رجليه كانت قد سقطت من الثلج[4]

وقد ذكر السمعاني في كتابه الأنساب: "الزَمَخْشَرى بفتح الزاي والميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الشين المعجمة وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى زمخشر، وهي قرية من قرى خوارزم كبيرة مثل بليدة، بت بها ليلتين في توجهي إلى خوارزم وانصرافي عنها، والمشهور من هذه القرية أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشريّ اللغوي، كان يضرب به المثل في علم الأدب والنحو، لقي الأفاضل والكبار وصف تصانيف في التفسير وشرح الأحاديث وفي اللغة، سمع الحديث من المتأخرين، وديوان شعره سائر، ورد مرو في زماني

[1] –الزمخشري (ت 538هـ)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة، 1998 م، ص 32.

[2] –ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج6، ص 688

[3] –الزمخشري، أساس البلاغة، ص 32، 33

[4] –ابن خلكان (ت 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج 2، ص340

ولم يتفق لي رؤيته والاقتباس منه، وخرج إلى العراق، وجاور بمكة سنين، وله يقول السيد أبو الحسن على بن عيسى بن حمزة الحسنى:

جميع قرى الدنيا سوى القرية التـــي ... تبـــــوّأها دارا فداء زمخشـــــرا

وأحر بأن تزهـــــــى زمخشر بامرئ ... إذا عد في أسد الشري زمخ الشري[1]

قال ابن خلكان في كتابه أن الزمخشري كان أعلم فضلاء العجم بالعربية في زمانه، وأكثرهم أنساً واطلاعاً على كتبها، وبه ختم فضلاؤهم، وكان متحققاً بالاعتزال، قدم علينا بغداد سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة، ورأيته عند شيخنا أبي منصور الجواليقي، رحمه الله تعالى، مرتين قارئاً عليه بعض كتب اللغة من فواتحها ومستجيزاً لها، لأنه لم يكن له على ما عنده من العلم عفا الله عنه وعنا[2]

1-1-4- مؤلفاته:

بلغ عدد مؤلفات الزمخشري خمسين مؤلفًا وهي بين اللغة والأدب، والفقه والنحو، والعروض. كما ذكرها المترجمون له، نذكر منها: الكشاف في تفسير القرآن. الفائق في غريب الحديث. نكت الاعراب في غريب الاعراب)في غريب اعراب القرآن. (كتاب متشابه أسماء الرواة. مختصر الموافقة بين أهل البيت والصحابة، الأصل لأبي سعيد الرازي إسماعيل. الكلم النوابغ في المواعظ. أطواق الذهب في المواعظ. نصائح الكبار. نصائح الصغار. مقامات في المواعظ. نزهة المستأنس. الرسالة الناصحة.

رسالة المسأمة. الرائض في الفرائض. معجم الحدود. المنهاج في الأصول. ضالّة الناشد. كتاب عقل الكل. الأنموذج في النحو. المفصّل في النحو أيضا. المفرد والمؤلف فيه أيضا. صميم العربية. الأمالي في النحو. أساس البلاغة في اللغة[3].

جواهر اللغة. كتاب الأجناس. مقدمة الأدب في اللغة. كتاب الأسماء في اللغة، القسطاس في العروض. حاشية على المفصل. شرح مقاماته. روح المسائل، سوائر الأمثال. المستقصى في الأمثال. ربيع الأبرار في الأدب والمحاضرات. تسلية الضرير. رسالة الأسرار. أعجب العجب شرح لامية العرب. شرح المفصل. ديوان التمثيل. ديوان خطب. ديوان رسائل. ديوان شعر. شرح كتاب سيبويه. كتاب الجبال والأمكنة. شافي العي من

[1] -ينظر: السمعاني (ت 562 ه)، الأنساب، ط1، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن – الهند، 1962 م، ج 6 ص 315

[2] -ينظر: ابن خلكان ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ص340

[3] -ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ص 168-169

كلام الشافعي. شقائق النعمان في حقائق النعمان في مناقب الإمام أبي حنيفة. المحاجاة ومتمم مهام أرباب الحاجات في الأحاجي والألغاز. المفرد والمركب في العربية، وغير ذلك[1].

1-1-5- وفاته:

ذكرت أغلب الروايات أن وفاة الزمخشري عفا الله عنه في ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمس مئة(538 هـ)، بجُرْجَانِية خوارزم فلقد عاش إحدى وسبعين سنة.

قِال ابن خلكان بأن الزمحشري أنشد أبياتا على غيره وطلب من بعض الفضلاء أن يكتبوا هذه الأبيات على لوح قبره بعد وفاته وهي:

يا من يرى مدَّ البعوض جناحهـــا ... في ظلمة الليل البهيم الأليل

ويرى عروق نيـــــاطها في نحرها... والمخ في تلك العظـام النحل

اغفر لعبد تـــــــاب من فرطاته ... ما كان منه في الزمان الأول

وأوصى أيضا بكتابة بيتين آخرين على قبره أنشدهما وهما:

إلهي قد أصبحت ضيفك في الثرى وللضيف حق عند كل كريم

فهب لي ذنوبـــــي في قراي فإنها عظيم ولا يقرى بغير عظيم[2]

1-1-6- مذهبه النحوي:

كان الزمخشري بصري المذهب وهذا ما دلَّ عليه ابن يعيش في قوله:" والقارئ لهذا الشرح يظهر له منذ الصفحات الأولى شدّة حماسة الزمخشري للبصريين، وانتصاره لهم، وهو يسمّيهم "أصحابه، موهنًا آراء الكوفيين ومن وافقهم، مكثِرًا من الاستشهاد بسيبويه حتى كاد أن يستنفد آراء...[3]

1-1-7- أسرته:

«ولد الزمخشري بين أبوين تدثرا بدثار الصلاح والتقى وهذا ما يمكن استخلاصه من الأحداث التالية:

[1]-ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ص42-46

[2] -ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ص 173

[3]- ينظر: ابن يعيش (ت 643هـ)، شرح المفصل، تح: د. إميل بديع يعقوب، ط1، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، 2001 م، ج1، ص 27

منها ما ذكره الزمخشري أن مؤيد الملك (م 494 هـ) سجن والده الشيخ عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري (م 488 هـ) تقريبًا، فيستعطفه الزمخشري ويتوسل إليه أن يطلقه مستشفعًا بفضله وتقواه، حيث يقول:

أكفى الكفاة مؤيد الملك الذي ... خضع الزمان لعزه وجلاله

ارحم أبي لشبابه ولفضله ... وارحمه للضعفاء من أطفاله»[1]

ارحـم أسيـرًا لو رآه من العِدى ... أقساهم قلبًا لرقَّ لحـــــــاله

ما أطول الليل الذي يفنيــه في ... سهر وأطول منه ليل عيالـــه

يشكــو قيودًا قصرت من خطوه ... وسلاسلًا حكمت بضيق مجاله

ما ضرّ مثلك لو عفا عنه فمن ... دأب الكرام العفو عن أمثالـــه

هب أنه ممن أســاء فمـــا له ... غلب الرزانة منك سوء فعالـــه

وعندما رزئ بفقد والده رثاه بالقصيدة التالية، منوهًا عن صلاحه واستقامته بقوله:

فقدته فاضلًا فاضت مآثره ... العلم والأدب المأثور والورع

أخا طباع مصفّاة مناسبة ... ماء السحابة ما في بعضها طبع

وذا حقائق لا في لحظه طلب ... لغير رشد ولا في لفظه قذع

لم يأل ما عاش جدًا في تقاه يرى ... إن الحريص على دنياه منخدع

صام النهار وقام الليل وهو شج ... من خشية الله كابي اللون ممتقع

وأما والدته فقد كانت شديدة العطف رقيقة القلب، وكان مجابة الدعوة وهذا ما يلتمس في القصة التي حكاها الزمخشري بقوله" :كنت في صباي أمسكت عصفورًا وربطته بخيط في رجله، فأفلت من يدي فأدركته وقد دخل في خرق، فجذبته فانقطعت رجله في الخيط، فتألمت والدتي، وقالت :قطع الله رجلك كما قطعت رجله " وقطعت رجله عندما سقط عن دابته.

والأسرة بصفة عامة كانت أسرة متدينة، ملتزمة بآداب الشرع وتعاليمه، وهو ما أشاد به الزمخشري في الأبيات التالية:

[1]– الزمخشري، أساس البلاغة، ص30

هات التي شبهت ظلمًا بشمس ضحى ... لو عارضتها لغطتها بإشراق[1]

استغفر الله أني قد نسبت بها ... ولم أكن لحميّاها بذواق

ولم يذقها أبي قبلًا ولا أحدًا ... من أسرتي واتفاق الناس مصداقي

1-1-8-نشأته ومراحل حياته:

إذا أمعنَّا النظر في حياة الإمام الزمخشري، نجد أن حياته لم تسر على نسق واحد، بل طرأت وردت عليها تغيرات و تقلبات، منها ما تناول تدوينه الزمخشري بنفسه في إيراده لسيرته ومراحل حياته، في قالب قصائد شعرية و كذا مقطوعات نثرية، يستشف منها القارئ الكثير مما مر به من وقائع و أحداث في حياته التي بلغت السبعين حولا.

نشأ في قريته (زمخشر) وتعلم فيها مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم، ولعله كان على يد والده الذي سبق الحديث عن علمه وفضله، "قيل كان أبوه إمامًا بقرية (زمخشر)، أمّا عن مشايخه الذين تلقى عنهم العلم في هذه المرحلة من عمره فلم يهتم المؤرخون بتدوينها. وعندما أصبح غلامًا يافعًا، سلّمه أبوه إلى خياط ليعلمه الخياطة نظراً لضيق الحال به، ولكن الزمخشري كان من شدة تعلقه بالعلم جعلته يستعطف أباه وطلب منه أن يأخذه إلى البلد، فلمّا رأى رغبته الملحة اقتنع، فحمله إلى البلد، ورزقه الله حظًا حسنًا، فكفاه الله رزقه.

يقول الزمخشري عن نفسه، كما يروي ابن خلكان" : إنه لما بلغ سن الطلب رحل إلى بخارى لطلب العلم، وكانت بخارى في ذلك الحين إحدى مراكز العلوم والآداب كما يصفها الثعالبي" :كانت بخارى في الدولة السامانية بمثابة المجد، وكعبة الملك، ومجمع أفراد الزمان، ومطلع نجوم أدباء الأرض، وموسم فضلاء الدهر.

عانى الزمخشري لشدة الفقر والألام، ومن الأمور البارزة في حياته والتي ضاعفت آلامه أن رجله قطعت وهو في سن الصبا[2] وقد اختلفت الروايات في سبب قطعها فقيل أنه أصابه خراج في رجله اليسرى فقطعها

[1]- الزمخشري، أساس البلاغة، ص31

[2]- نفس المرجع، ص:32، 33.

فاتخذ رجلا من خشب، وقد اختلفت الروايات في سبب قطعها، وقيل أصابه برد الثلج في بعض أسفاره بنواحي خوارزم فسقطت رجله، وحكي أن الدامغاني المتكلم الفقيه سأله عن سبب قطع رجله فقال: دعاء الوالدة، وذلك أني أمسكت عصفورا وأنا صبيّ صغير وربطت برجله خيطا فأفلت من يدي ودخل خرقا فجذبته فانقطعت رجله، فتألمت له والدتي وقالت: قطع الله رجلك كما قطعت رجله، فلما رحلت إلى بخارى في طلب العلم سقطت عن الدابة في أثناء الطريق فانكسرت رجلي وأصابني من الألم ما أوجب قطعها[1].وقيل أنها قطعت بسبب البرد، وقيل بسبب جرح أصابه.[2]

وذكر أحد أصحابه أنه قال: "كنت قاعداً على باب أبي محمد عبد الله بن الخشاب النحوي ببغداد، وقد خرج من عند أبي القاسم الزمخشري الإمام المشهور، وهو يمشي في جاون خشب فإن إحدى رجليه كانت قد سقطت من الثلج"[3].

[1]– ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج 6، ص: 688.

[2]–ينظر: الزمخشري (ت 538هـ)، أساس البلاغة، ص 32، 33

[3]– ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ص:340.

المطلب الثاني: حياته العلمية

1-2-1- طلبه العلم:

بدأت رحلة الزمخشري بخروجه من قريته زمخشر إلى خوارزم، وقيل إلى بخارى، طالبًا للعلم وطمعًا في الاستزادة، من شتى العلوم الإسلامية، وفروع المعرفة. حيث أقبل على حلقات العلم، ومجالسة الشيوخ والأخذ عنهم مجدًّا في التحصيل مكبًا على الحفظ والقراءة، مقبلًا على دراسة علوم عصره، التي أخذ منها بنصيب وافر.

ومن العلوم التي أخذ منها أصول الفقه، والحديث، والتفسير، والتوحيد، والمنطق، والفلسفة، والعلوم العربية. وقد قيض الله سبحانه وتعالى له علماء أفذاذًا، عرفوا بثقافاتهم الواسعة في العلوم، فأخذ العلوم من منابعها الوافرة الصافية.

وقد ذُكر أنه تأثر كثيرا عندما بلغه نعي والده في سجن المؤيد فكان له التأثير الكبير على نفسيته لبعده عنه، وكذلك لفقره وانقطاع المعونة عنه، كما يصور ذلك في قصائده التي نظمها[1]:

وإن مما قرانـــــي حسرة وأسى ... وضــاقني الكرب من جرّاه والوجع

أن عاقنــي شحط دار عن تفقده ...حتى مضى وهو من ذكراي ملتذع

يا حسرتــا أنني لم أرو غلّــته ... وغلتي بزمان فيه نجتمــــــــع

قد كنت أشكو فراقــًا قبل منقطعًا ... وكيف لي بعده بالعيــش منتفع [2]

وهذه أبيات أخرى تصف فقره ورقة حاله يقول فيها:

أشكو الزمان ولا أرى لي مشكيًا ... ممن يرى شَعثي ورقة حالي

يا حسرتا من لي بصفقة رابح ... في متجر والفضل رأس المال

وقد ذكر أنه بسبب ضيق حاله وفقره أدى به إلى مدح عدد من الملوك والوزراء من خلال قصائده مع الإشادة بمكانته العلمية، طمعًا في منصب يناله، أو حظوة يجدها عند الأمراء ومن ذلك يقول:

وما حق مثلي أن يكون مضيّعًا ... وقد عظمت عند الوزير وسائلي

[1] -نفس المرجع السابق ص 33

[2] -الزمخشري، ديوان الزمخشري (منهج الزمخشري)، ص 26.

وأعظمها أني نسيب نصابه ... إذا عرضت أنساب هذي القبائل

فكل امرئ آماله عدد الحصا ... وهات نظيري في جميع المحافل

لئن كان أمري في خوارزم ما أرى ... فإن رحالي في ظهور الرواحل

وسجلت هذه المرحلة نشاطه ورحلاته الأولى في طلب العلم فزار (مرو) ولقي فيها الإمام السمعاني (م 562هـ)، وطاف بكثير من مدن خوارزم وخراسان محصلًا للعلم، مجالسًا للعلماء، مناظرً لأقرانه.

هذه المرحلة كانت من أهم مراحل حياته العلمية الحافلة، إذ نضج فيها عقله، وقويت ملكاته، ووضحت شخصيته، وحصّل الكثير من العلوم الإسلامية، ونبغ في الأدب. نثره وشعره، وطارت فيها شهرته [1]

عقيدة الزمخشري ومذهبه العقائدي:

لقد ذكرت العديد من التراجم أن الزمخشري كان معتزلي العقيدة، مجاهرًا بذلك، مفتخرًا بها، منافحًا ومدافعًا عنها بكل قواه، وكان إذا قصد صاحبًا له، واستأذن عليه في الدخول، يقول له: "أبو القاسم المعتزلي بالباب " ويقول أيضًا: "أنا الشيخ المعتزلي من بيرزلي من بيرزلي."

وقد ذكر ابن خلكان أن الزمخشري معتزلي الاعتقاد متظاهراً به، حتى نقل عنه أنه كان إذا قصد صاحباً له واستأذن عليه في الدخول يقول لمن يأخذ له الإذن :قل له أبو القاسم المعتزلي بالباب. وأول ما صنف كتاب "الكشاف " كتب استفتاح الخطبة "الحمد لله الذي خلق القرآن " فيقال إنه قيل له: متى تركته على هذه الهيئة هجره الناس ولا يرغب أحد فيه، فغيره بقوله "الحمد لله الذي جعل القرآن " وجعل عندهم بمعنى خلق، والبحث في ذلك يطول، ورأيت في كثير من النسخ "الحمد لله الذي أنزل القرآن " وهذا إصلاح الناس لا إصلاح المصنف.[2]

ولقد ذكر أن الزمخشري كان متأثرا بمذهب بلدته خوارزم فكان حنفي المذهب مشيدا به ومفتخرا حيث يقول: وقد جاء في كتاب عقيدة التوحيد في القران الكريم لمحمد بن أحمد خليل ملكاوي فقال:" وبالنسبة لتفسير الزمخشري فقد كنت حذرًا جدًّا في النقل عنه؛ لاعتناق صاحبه للاعتزال, ولكن النسخة التي اعتمدت عليها حققها ابن المنير الذي يقول بأنه أخرج الاعتزال من الكشاف بالمناقيش"[3].

[1] – نفس المرجع، ص 34

[2] – ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5 ص 170

[3]– خليل ملكاوي، عقيدة التوحيد في القرآن الكريم، ط1، الناشر: مكتبة دار الزمان، 1985م. ص 139

أرى أنه ينبغي لكل من تناول كتابًا ما أو جزءًا بالتحقيق والدراسة – سيما لواحد من العلماء المتقدمين أن يوقف قارئ هذا الكتاب أو الجزء على عقيدة مصنف الكتاب :هل هو على منهج أهل السنة والجماعة، أم ممن يحيدون عن إثبات صفات الله عز وجل له كما يليق به سبحانه كالأشاعرة المؤولة مثلًا؛ وذلك ليكون القارئ على بينة من عقيدة المصنف – قبل الخوض في قراءة الكتاب أو مذاكرته، خاصة وأن بعض هذِه التأويلات ممن عقيدته أو منهجه مخالفًا لمنهج أهل السنة، تكون غامضة لا يعرفها كل أحد ولا يدركها كل مطلع، فكثيرًا من هؤلاء العلماء كان يخفي عقيدته المخالفة ويدسُّها بين السطور، ومن المشهور في ذلك مثلًا الإمام الزمخشري وهو معروف بالاعتزال – نسأل الله السلامة والهداية – سيما كتابه "الكشاف "في تفسير القرآن، فقد قال السيوطي في "الإتقان في علوم القرآن " قال البلقيني: استخرجت من "الكشاف "اعتزالًا بالمناقيش. فرأيت أن أذكر في هذا المبحث طرفًا من ذلك؛ ليكون مُطَالِع "المطالع "على بصيرة من عقيدة المصنف، بل ومن عقيدة القاضي عياض صاحب[1].

1-2-2-تلاميذه:

تتلمذ على الزمخشريّ كثيرون .قال القفطيّ" :ما دخل بلدًا إلاَّ واجتمعوا عليه وتتلمذوا له، واستفادوا منه، وكان علّامة الأدب، ونسّابة العرب، أقام بخوارزم تُضرب إليه أكباد الإبل، وتحطّ بفنائه رحال الرجال، وتُحدى باسمه مطايا الآمال".

ومن تلامذته بزمخشر أبو عمرو عامر بن الحسن السمار، وبطبرستان أبو المحاسن إسماعيل بن عبد الله الطويلي، وبأبيورد أبو المحاسن عبد الرحيم بن عبد الله البزاز، وبسمرقند أبو سعد أحمد بن محمود الشاتي، وبخوارزم أبو طاهر سامان بن عبد الملك الفقيه، والموفق بن أحمد بن أبي سعيد المعروف بأخطب خوارزم) وتتلمذ عليه أيضًا محمَّد بن أبي القاسم بايجوك، أبو الفضل الخوارزمي الآدمي الملقب زين المشايخ، النحويّ الأديب (ت 562 هـ/ 1166 م) وأبو يوسف يعقوب بن علي بن محمَّد بن جعفر البلخي، أحد الأئمة في النحو والأدب، وعلي بن عيسى بن حمزة بن وهاس، أمير مكة، وزينب بنت الشَّعريّ التي أجازت ابن خلكان، وكتب إليه الحافظ أبو الطاهر أحمد بن محمَّد السلفي يستجيزه، وأما الشريف السيد الفاضل الكامل أبو الحسن علي

[1]– ابن قرقول (ت 569هـ)، مطالع الأنوار على صحاح الآثار، ط1، تح: دار الفلاح للبحث العلمي، وتح التراث الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – دولة قطر، 1433 هـ. ج 1 ص 62

بن عيسى بن حمزة الحسني فقد أخذ عن الزمخشريّ، وأخذ الزمخشريّ عنه وقيل :قرأ السيد الفاضل علي الزمخشريّ، وبرَّز عليه[1].

ولقد ذكر أنه «تتلمذ عليه كثيرون من طلاب العلم، وأصبحوا بعد ذلك أئمة في اللغة والأدب وعلوم الدين.

يذكر السمعاني بأنه روى عن الزمخشري طائفة كبيرة من العلماء من أقطار البلاد، منهم :أبو المحاسن إسماعيل بن عبد الله الطويلي بطبرستان، وعبد الرحيم البزار بابيورد، وأبو عمر عامر بن الحسن السمار بزمخشر، وأبو سعد أحمد بن محمود الشاشي بسمرقند، وأبو طاهر سامان بن عبد الملك الفقيه بخوارزم، وجماعة سواهم.

ومن تلاميذه أيضا علي بن محمد العمراني، الخوارزمي، أبو الحسن الأديب، الملقب بحجة الأفاضل وفخر المشائخ (م 560 هـ)

ومنهم أيضًا محمد بن أبي القاسم بايجوك، أبو الفضل البقالي الخوارزمي الآدمي، المقلب بزين المشائخ، وجلس مكانه بعده.....»[2]

لقد كان للزمخشري من المكانة العلمية والثقافة الواسعة التي كانت نتيجة أسفاره ومصنفاته الأثر الكبير في توجيه أنظار طلاب العلم إليه، فحرصوا على الأخذ عنه والسماع منه وطلب إجازته لما رأوا قدره العلمي في مختلف العلوم، فهو بحق مدرسة تقصد، وهذا ما ذكره القفطي في كتابه إنباه الرواة " أن الزمخشري دخل خراسان وورد العراق، وما دخل بلدا إلا واجتمعوا عليه وتلمذوا له، واستفادوا منه. وكان علّامة الأدب، ونسّابة العرب، أقام بخوارزم تضرب إليه أكباد الإبل، وتحطّ بفنائه رحال الرجال، وتحدى باسمه مطايا الآمال"[3]،ويعقوب الجَنْدِيّ هذا من تلاميذ الزَّمخشري له شرح على المفصل.

[1]– ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص8–9.

[2]– الزمخشري، أساس البلاغة، ص 40،41.

[3]– القفطي (ت 624 هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ط1، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم [ت 1401 هـ] الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، 1982 م. ج 3، ص266.

والعُمراني من أَنبه أَصحاب الزَّمخشري واسمه عليّ بن محمد توفي سنة 560 هـ[1]، عاش الزمخشري في فترة أفول شمس الخلافة العباسية وضعفها، حتى إنه لم يبق من الخلافة إلا اسمها.

عاصر الزمخشري من الخلفاء العباسيين:

1 – عبد الله المقتدي بالله بن محمد بن القائم (467 – 487 هـ)

2 – أحمد المستظهر بالله بن المقتدي (487 – 512 هـ)

3 – الفضل المسترشد بالله بن المستظهر (512 – 529 هـ)

4 – المنصور الراشد بالله بن المسترشد (529 – 529 هـ)

5 – محمد المقتفي بالله بن المستظهر (529 – 555 هـ)

1-2-3-الحالة الاجتماعية في عصر الزمخشري:

كان المجتمع الإسلامي آنذاك متنوعًا عرقيًا وثقافيًا، يضم العرب والفرس والترك وغيرهم، وكانت اللغة العربية هي السائدة. رغم سيادة الدين الإسلامي، وُجدت أقليات دينية (يهود ونصارى) تمتعوا بحقوقهم كاملة. غير أن اختلاط الشعوب أدى إلى ظهور عادات غير إسلامية ومذاهب هدامة، مما تسبب في نزاعات وفتن، أبرزها الصراع بين السنة والشيعة، وظهور جماعات متطرفة كالباطنية.

كما شهد العصر فسادًا في النظام المالي والقضائي، وتدهورًا في الأخلاق، خاصة مع انتشار العبيد والجواري. ورغم هذه الفوضى، نشط المصلحون في توجيه الناس ومكافحة الانحرافات الفكرية.

أما التجارة، فكانت تتأثر بالوضع الأمني، وكانت متدهورة في العراق ومحيطها بسبب الفتن. ولم تكن خوارزم تختلف كثيرًا عن غيرها من الأقاليم الإسلامية، لكنها تميزت بتدين أهلها وحماسهم الديني، واهتمامهم الكبير باللغة والعلوم، مما أسهم في بروز العلماء والأدباء فيها، رغم الفقر الذي كان يعم عامة الناس، كما عبّر عنه الزمخشري في شعره ومنها:

ومما شجاني أن غر مناقبي ... يغنى بها الركبان بين القوافل

[1] – صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (555 – 617 هـ) شرح المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ط1، تح: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين [ت 1436 هـ] (جامعة أم القرى – مكة المكرمة) الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1990 م. ج1 ص79.

وطارت إلى أقصى البلاد قصائدي ... وسارت مسير النيران رسائلي

وكم من آمال لي وكم من مصنف ... أصاب بها ذهني محز المفاصل

غني من الآداب لكننـــــــــي إذا ... نظرت فما في الكف غير الأنامل

فيا ليتني أصبحت مستغنيًا ولم ... أكن في خوارزم رئيـــس الأفاضل

ويا ليتني مرض صديقي ومسخط ... عدوي وأني في فهـــاهة باقل

وما حق مثلي أن يكون مضيقا ... وقد عظمت عند الوزيــتر وسائلي [1]

1-2-4-الحالة العلمية في عصر الزمخشري

رغم ما كان في هذا العصر من حروب وأحداث داخلية وخارجية، وجدت هناك حركات علمية ونهضات أدبية، ازدهرت فيها الحضارة والعلوم والآداب، خلد التاريخ مآثرها ومفاخرها .أهمها :بناء المدارس في أنحاء أقطار العالم الإسلامي وحظيت هذه الصروح العلمية باهتمام الملوك والأمراء والوزراء وتنافسهم في تشييدها، وإحضار أفاضل العلماء لها، وتشجيع الطلاب على التحصيل فيها. فمن ذلك ما أسسه الوزير السلجوقي :نظام الملك الحسن بن عاب بن إسحاق الطوسي (م 485 هـ) من مدارس نظامية في المدن الإسلامية الكبرى.

ولم يقتصر هذا الاهتمام على الأمراء والوزراء فقط، بل كان العلماء وعامة الناس يسهمون في هذا العمل الجليل. [2]

1-2-5-القيمة العلمية للمفصل:

يُعدّ كتاب المفصل في علم العربية للإمام الزمخشري (ت. 538هـ) من أهم المصنفات النحوية في التراث العربي، وقد نال مكانة رفيعة بين العلماء، فصار مرجعًا معتمدًا في تعليم النحو ودراسته، لا يقل شأنًا عن كتاب *سيبويه* .ألّفه الزمخشري في مطلع القرن السادس الهجري، فجمع فيه خلاصة علمه بأسلوب مركز ومنظم، مما جعله منطلقًا لتأليف شروح عديدة، أبرزها شرح ابن يعيش (ت. 643هـ). تميز *المفصل* بجمع آراء النحاة وإيجاز عبارته، الأمر الذي استدعى شرحه لفهم مقاصده. وقد لقي الكتاب رواجًا واسعًا في العالم الإسلامي، خاصة في الشام وخراسان، واعتُمد تدريسه في الحلقات العلمية، حتى إن الملك المعظم عيسى بن أيوب جعله موضع

[1]-ينظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ص 16- 17

[2]-ينظر: نفس المرجع السابق ص 19

عناية خاصة واشترط جوائز لحفظه، فازداد الإقبال عليه. ورغم وصوله المبكر إلى المغرب والأندلس، فإن انتساب مؤلفه إلى المذهب الاعتزالي حال دون انتشاره هناك.. .[1]

[1] –ينظر: محمود فهمى حجازى، علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص92

المبحث الثّاني: حياة ابن يعيش الشخصية والعلمية

المبحث الثاني: حياة ابن يعيش الشخصية والعلمية:

المطلب الأول: حياة ابن يعيش الشخصية:

1-1-1-اسمه وكنيته:

اتفقت معظم التراجم على أن اسمه أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمَّد، الموصليّ الأصل، الحلبيّ المولد والمنشأ، الملقب موفق الدين النحوي، والمعروف بـ"ابن الصائغ :"نحويّ لغويّ. ولد ابن يعيش في الثالث من رمضان عام 553 هـ (28 سبتمبر سنة 1158 م).[1]

1-1-2-صفاته:

وكان حسن التفهيم، لطيف الكلام، طويل الروح على المبتدىء والمنتهي. وكان خفيف الروح، ظريف الشمائل، كثير المجون، مع سكينة ووقار[2]

ومن خصاله خصلة فاق بها أقرانه- ولا قرن له- وإخالها منحة من الله والله يهنّئه ما خوّله، وهو السّكوت عن الإجابة عند السؤال، والسّكون فى أداء الجواب إذا تسرّع غيره إلى الخطأ في المقال، ولقد سألته من سنين عن مسألة في موانع الصرف فصمت عن الجواب، وكان في صمته الصّواب، فإنّها أشكلت على الأئمة المتقدّمين، حتى غلط في الإجابة عنها المبرّد وناهيك به تقدّما في السابقين الأوّلين، فاستدللت بإمساكه على تحصيله، واعتددت بطوله في تطويله، والسعيد من سكت عند الإشكال، والشّقيّ من تسرّع إلى الخطأ وعدم الاستقلال[3].

1-1-3-أساتذته:

تتلمذ ابن يعيش النحو على أبي السخاء فتيان الحلبي، وأبي العباس المغربي النيروزيّ، وسمع الحديث على أبي الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي بالموصل، وعلى أبي محمَّد عبد الله بن عمر بن سويدة

[1] – الزركلي الدمشقي (ت 1396 هـ)، الأعلام، ط 15، الناشر: دار العلم للملايين، أيار / مايو 2002 م ج8 ص 206. عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت ج 13 ص256

[2]– نفس المرجع السابق، ج1، ص25

[3] –القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج4، ص45-50

التكريتي، وبحلب على أبي الفرج يحيى بن محمود الثقفي، والقاضي أبي الحسن أحمد بن محمَّد بن نصر بن صغير القيسراني، وبدمشق على تاج الدين الكندي[1] .

1-1-4-تلامذته:

ذكر أن غالب فضلاء حلب تلامذة ابن يعيش.[2]

من بين تلامذته: ابن مالك، وياقوت الحموي، والقفطي، وابن عمرون ، وأبو العباس المغربي، والفيروز أبادي، وابن النديم، وابن علوان الحلبي، ومحمد بن يعقوب الأسدي.[3]

1-1-5-وفاته:

توفي ابن يعيش في حلب في الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة 643 هـ(18 أكتوبر سنة 1245 م) ودفن فيها في المقام المنسوب إلى إبراهيم الخليل.[4]

1-1-6-مؤلفاته:

الإمام العلامة النحوي موفق الدين أبو البقاء الحلبي. له مؤلفات منها: شرح تصريف ابن جني. وشرح المفصل.

يبدو أنّ ابن يعيش لم يكن غزير الإنتاج، إذ لم تذكر لنا مصادر ترجمته سوى المؤلفات التالية:

1 – شرح المفصّل.

2 – شرح التصريف الملوكي.

3 – أجوبة على مسائل نحوية لأبي نصر الدمشقي.

4 – تفسير المنتهى من بيان إعراب القرآن.

5 – كتاب في القراءات.[5]

[1] - ابن يعيش، شرح المفصل، ط1، ج1، ص24.

[2] - ينظر: الجلال السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم [ت ١٤٠١ هـ] الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، ج2، ص351.

[3] - ينظر: ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (٧٦٧ هـ)، ط1، تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، الناشر: أضواء السلف - الرياض ، ١٩٥٤ م، ج1، ص14.

[4] - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص24.

[5] - ينظر: نفس المرجع السابق، ج1، ص24.

المطلب الثاني: حياة ابن يعيش العلمية:

1-2-1-حياته العلمية:

بدأ ابن يعيش تعليمه في حلب، حيث يُفترض أنه تلقّى مبادئ النحو والعلوم الشائعة على شيوخ مدينته . في سن الرابعة والعشرين، قرر الرحيل إلى بغداد ليدرس على يد العلاّمة ابن الأنباري، إلا أنه عند وصوله إلى الموصل علم بوفاته عام 577 هـ، فأقام هناك فترة قصيرة وسمع الحديث من بعض علمائها، ثم رجع إلى حلب. ولما عزم على التصدر للإقراء سافر إلى دمشق واجتمع بالشيخ تاج الدين أبي اليمن زيد بن الحسن الكندي الإمام المشهور وقد أعجب به لغزارة علمه وتبحره في علم اللغة.

ولما وصلت إلى حلب لأجل الاشتغال بالعلم الشريف، وكان دخولي إليها يوم الثلاثاء مستهل ذي القعدة سنة ست وعشرين وستمائة، وهي إذ ذاك أم البلاد مشحونة بالعلماء والمشتغلين، وكان الشيخ موفق الدين المذكور شيخ الجماعة في الأدب، لم يكن فيهم مثله، فشرعت في القراءة عليه، وكان يقرئ بجامعها في المقصورة الشمالية بعد العصر، وبين الصلاتين بالمدرسة الرواحية، وكان عنده جماعة قد تنبهوا وتميزوا به، وهم ملازمون مجلسه لا يفارقونه في وقت الإقراء وابتدأت بكتاب "اللمع " لابن جني، فقرأت عليه معظمها مع سماعي لدروس الجماعة الحاضرين، وذلك في أواخر سنة سبع وعشرين، وما أتممتها إلا على غيره لعذر اقتضى ذلك.[1]

وسمع الحديث على أبي الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي بالموصل، وعلى ابن سويدة التكريتي، وبحلب على أبي الفرج يحيى بن محمود الثقفي، والقاضي أبي الحسن ابن الطّرسوسي وغيرهم.

قال ابن خلكان: إن »الأفق «مفعول، وفعله »لألأ«، وفاعله »ذنب«، وأما »السرحان «مخفوض بالإضافة إليه، والمراد بـ »ذنب السرحان :«الفجر الأول الكاذب؛ فإنه مشبه به في طوله في السماء، بخلاف الفجر الصادق؛ فإنه مشبه بجناحي الطير؛ لانتشاره (يمينا وشمالا) (قال الشيخ اليافعي) :وهذا الذي أشار إليه من الإعراب من كونه هو المختار هو الذي ظهر لي وبادر إليه فهمي أول وقوفي على هذه المسألة قبل الوقوف على السؤال وما يحتمله من الأقوال[2].

[1]– ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج7، ص47-48.

[2] –أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهجراني الحضرمي الشافعي (947 هـ)، قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر ، ط1، تح: بو جمعة مكري / خالد زواري الناشر: دار المنهاج – جدة، 2008 م ، ج 5 ص 195،196

1-2-2-أقوال العلماء فيه:

اتفقت معظم التراجم على ذكره بالمدح والثناء على علمه وفضله. حيث قال عنه الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطيّ (ت 146 هـ / 1248 م)، وكان معاصره وساكنًا في جواره: "إنْ وصفتُه بالنحو فهو أديب، أو بالبلاغة فهو خطيب، أو بالعدالة فهو أبو ذرّها، أو بالمعاني فهو مكنون دُرّها، أو بجميع الفضائل فهو حالب دَرّها. إمام إذا قاسَ قطع، وإذا تربَّعَ رَبْع الأدب بَرعَ، وإن سُئِل بَيَّن المُشكِل، وإن اسْتُفسِر فَصَّل المُجْمل. تصدَّر في زاوية أبي علي]الفارسيّ[، وجَلَّى للطلبة غامضَ كلامه، وما تعبيرُ كلِّ متصدِّر جليّ).

وقال معاصره ابن خلِّكان أبو العباس شمس الدين أحمد محمَّد (ت 681 هـ / 1282 م) ... " ولما وصلت إلى حلب لأجل الاشتغال بالعلم الشريف، وكان دخولي إليها يوم الثلاثاء مستهلّ ذي القعدة سنة ست وعشرين وستمائة (20 أيلول سنة 1226 م)، وهي إذ ذاك أم البلاد، مشحونة بالعلماء والمشتغلين. وكان الشيخ موفّق الدين المذكور شيخ الجماعة في الأدب، لم يكن فيهم مثله، فشرعت في القراءة عليه. وكان يُقرىء بجامعها في المقصورة الشماليّة بعد العصر، وبين الصلاتين بالمدرسة الرواحية، وكان عنده جماعة قد تنبّهوا وتميَّزوا به، وهم ملازمون مجلسه لا يفارقونه في وقت الإقراء. وابتدأت بكتاب" اللمع "لابن جني، فقرأت عليه معظمه مع سماعي لدروس الجماعة الحاضرين، وذلك في أواخر سنة سبع وعشرين، وما أتممته إلَّا على غيره لعذر اقتضى ذلك.وكان حسن التفهيم، لطيف الكلام، طويل الروح على المبتدىء والمنتهي. وكان خفيف الروح، ظريف الشمائل، كثير المجون، مع سكينة ووقار. "

يصفه ابن خلكان في "وفيات الأعيان "بأنه كان "نحويًّا متفننًا في العلوم، غاية في الحذق والتحقيق"، ويذكر أن الناس رحلوا إليه من الآفاق لأخذ العلم، وأنه أشهر من أن يُعرّف، وهذا يدل على مكانته الرفيعة.

أما في "قلادة النحر "فيُذكر ضمن وفيات الأعيان الذين كان لهم أثر في علوم العربية والآداب، ويُشاد بموسوعيته وسعة صدره في استقصاء أقوال العلماء.

وقال عنه السيوطي جمال الدين عبد الرحمن بن الكمال (ت 611 هـ / 1505 م" :(وكان من بار أئمّة العربية، ماهرًا في النحو والتصنيف. قدِمَ دمشق، وجالس الكنديّ، وتصدّر بحلَب للإقراء زمانًا، وطال عمرُه، وشاع ذكرُه، وغالبَ فضلاء حلب تلامذتُه"[1]

[1]– ابن يعيش، شرح المفصل، ج1 ص25

1-2-3-القيمة العلمية لشرح المفصل:

يُعدّ شرح ابن يعيش على كتاب "المفصل" للزمخشري من أهم الشروح النحوية التي خلفتها لنا المكتبة العربية، لما يتسم به من دقة في العرض، وثراء في المادة، وعمق في التحليل، وسَعة في النقل. وقد نال هذا الشرح مكانة مرموقة بين الشروح النحوية، حتى عُدّ من أوسعها وأشملها، لما حواه من استيعاب للمذاهب النحوية المختلفة وتفصيل دقيق للمسائل الخلافية[1].

1-يمتاز شرح ابن يعيش بجمعه الدقيق والمنهجي بين آراء النحاة البصريين والكوفيين، بل وذكره لأقوال المُحدَثين والمعاصرين له، دون أن يقتصر على مذهب معين، مما يجعله مرجعًا غنيًا في دراسة تطور الفكر النحوي. وهذا دلالة على جمعه لكل المدارس النحوي

2-لم يكن شرح ابن يعيش مجرّد توضيح لعبارات الزمخشري، بل تجاوز ذلك إلى النقد والمناقشة والتفصيل، فهو يتتبع أقوال الزمخشري بدقة، ويكشف عن مواضع الإجمال أو الإبهام، ويصحّح أو يعترض أو يضيف، مما يدل على قدرة نقدية عالية.

3-ينقل ابن يعيش عن عدد كبير من النحويين واللغويين، مثل سيبويه، والمبرد، والفارسي، وابن جني، وابن السراج وغيرهم، مع التوثيق الدقيق والنقول المطوّلة، مما يجعل شرحه بمثابة موسوعة نحوية متكاملة.

4-يمتاز الشرح بكثرة الشواهد من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي، مما يعزز الفهم ويقوي الحجة، ويُظهر استيعاب المؤلف للتراث العربي الأصيل.

5-أثّر شرح ابن يعيش في عدد من النحويين اللاحقين، واستفاد منه شراح "المفصل" ومن كتب بعده في النحو، كما كان ولا يزال موردًا أساسيًا للباحثين في الدراسات اللغوية والجامعية، لما يحتويه من كنوز علمية وتفصيلات دقيقة.

إن شرح ابن يعيش ليس مجرد توضيح لكتاب "المفصل"، بل هو عمل علمي ضخم يُعبّر عن **نضج الفكر النحوي في القرن السابع الهجري**، ويمثل نموذجًا للشروح الموسوعية التي تجمع بين النقل والتحليل

[1] - ينظر: المرجع السابق، ج1، ص26.

والنقد، ولذلك فإن له **قيمة علمية كبرى** في دراسة النحو العربي وتاريخه. وهذا ما قيل فيه" لكنّ شرح ابن يعيش انفرد بالشهرة بين العلماء، وذلك أن الشارح أقبل على المفصَّل، كما يقول في مقدمة شرحه، وهو في سن السبعين، بعد أن نضج علمًا، وترسّخت قدمه في النحو والصرف، وأصبح خبيرًا بمذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين"[1]

1-2-4-منهج ابن يعيش في شرحه لأقوال الزمخشري

1- الشرح التفصيلي لعبارات الزمخشري: يبدأ ابن يعيش عادة باقتباس نص الزمخشري من "المفصل"، ثم يقوم بشرحه مفردة مفردة، أو جملة جملة، شارحًا المعاني اللغوية، والمرامي النحوية، ومبينًا المقصود بكل عبارة.

2- توضيح الإجمال وتفسير الإشارات: الزمخشري معروف بكثرة الإيجاز والإشارات في عباراته، وابن يعيش يسعى إلى بسط هذه العبارات وتفسيرها وشرح مراميها بدقة، ويكشف عما تتضمنه من مسائل نحوية.

3- نقد الأقوال وتفنيد الآراء: لا يكتفي ابن يعيش بالتفسير، بل يناقش أقوال الزمخشري، وقد يوافقه أو يعترض عليه، مستخدمًا الحجج العقلية والنحوية، أو معتمدًا على أقوال أئمة النحو، وخصوصًا من مدرسة سيبويه.

4- المقارنة بين المذاهب النحوية: عند عرض قول الزمخشري، يُتبع ذلك بذكر أقوال البصريين والكوفيين والمحدثين، ويقارن بينها، ويُرجّح أحيانًا ما يراه أقوى دليلاً، معتمدًا على القواعد والاستعمالات والشواهد.

5- توسيع المسألة وتفريعها: كثيرًا ما يُوسّع ابن يعيش المسألة التي أشار إليها الزمخشري بإيجاز، فيُدخل فروعًا ومسائل ذات صلة، ويستطرد في تفصيلها، مما يجعل شرحه ثريًا واسع الأفق.

6- الاستشهاد بالقرآن والحديث والشعر: يدعم تحليله بالشواهد من القرآن الكريم، والحديث النبوي، والشعر العربي القديم، لإثبات صحة القواعد أو لتدعيم رأي دون آخر.

7- الاعتماد على المصادر النحوية الأصيلة: يظهر اعتماد ابن يعيش على كتاب سيبويه بوضوح، بالإضافة إلى كتب المبرد، والفارسي، وابن جني، وابن السراج، وغيرهم، فهو ينقل عنهم، ويعقد المقارنات، ويظهر تتبعًا واسعًا لتراث النحاة[2]".

[1] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص26

[2] – نفس المرجع، ج1، ص 25-28

المبحث الثّالث: دراسة تطبيقية لبعض المسائل الخلافية

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لبعض المسائل الخلافية

يُعَدّ علم النحو أحد أبرز العلوم العربية التي نشأت في صدر الإسلام لحفظ لغة القرآن الكريم وصونها من اللحن .وقد شهد هذا العلم تطوّرًا كبيرًا على مدى القرون الأولى، وانقسم إلى مدارس واتجاهات مختلفة .

وقد تناول الدكتور شوقي ضيف هذا الموضوع في كتابه" المدارس النحوية "بتفصيل تاريخي ومنهجي، حيث رصد أبرز هذه المدارس ومناهجها وأعلامها. وأنا سأذكر مدرستين كانتا أكثر المدارس بروزا، حيث إنّ شوقي ضيف قد ذكر في كتابه الخلاف الذي كان حاصلا بين المدرستين في كثير من المسائل النحوية فقال" إذ نراهم دائما يعرضون في المسائل المختلفة وجهتي النظر المتقابلتين في المدرستين :الكوفية والبصرية. وقد أفرد الأنباري مجلدا ضخما عرض فيه الخلاف بين المدرستين في إحدى وعشرين ومائة مسألة، وهو إنما عرض أهم ما اختلفتا فيه من مسائل في رأيه، غير أنه لم يذكر مسائل أخرى كثيرة مبثوثة في الكتب النحوية لم يرد التوسع بذكرها.

أ-المدرسة البصرية

تُعد البصرة مهد النحو العربي، وقد نشأت فيها أول مدرسة نحوية في أواخر القرن الأول الهجري .ويُعد أبو الأسود الدّؤلي من أوائل من وضعوا اللبنات الأولى لهذا العلم، إلا أن الانطلاقة الحقيقية للمدرسة كانت على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي، ثم تلميذه الأشهر سيبويه، الذي ألّف كتابه الشهير" الكتاب"، والذي أصبح المرجع الأول في علم النحو. ومن أعلامها أيضا: عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب، أهم ما تعتمد عليه المدرسة البصرية:

- الاعتماد على القياس العقلي الصارم.
- الاستناد إلى اللغة الموثوقة من أفواه الأعراب.
- رفض الشواذ اللغوية إلا نادرًا.
- اعتماد كبير على القرآن الكريم والشعر الجاهلي[1].

[1] - ينظر: شوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ)، المدارس النحوية، دار المعارف، ص5-7

ب-المدرسة الكوفية

نشأت المدرسة الكوفية في الكوفة بالعراق في القرن الثاني الهجري، متأثرة بالبيئة اللّغوية القبلية الغنية والمتنوعة التي كانت محيطة بها، لكنها اتخذت لنفسها منهجًا أكثر تساهلًا من المدرسة البصرية. ومن أبرز أعلامها :الكسائي، الفراء، المفضل الضبي.

سمات المدرسة الكوفية:

- الميل إلى الرواية والنقل أكثر من القياس.
- قبول الشواذ والمرويات الغريبة.
- اعتماد أوضح على الاستعمالات اللغوية من غير الأعراب.
- مخالفة البصريين في مسائل كثيرة[1] .

1-مسألة تقديم الخبر على المبتدأ:

قال الزمخشري في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ: «**ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ من يشنؤك"، وكقوله تعالى: {سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ }[الجاثية الآية 21] و {وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ}[البقرة الآية 6، يس الآية 10]، المعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه .وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرةً والخبر ظرفًا وذلك قولك" :في الدار رجلٌ»**[2].

رأى ابن يعيش بأنه «**يجوز تقديمُ خبرِ المبتدأ مفردًا كان أو جملةً، فمثالُ المفرد قولك" :قائمٌ زيدٌ"، و"ذاهبٌ عمرٌ ."و"قائمٌ "خبرٌ عن "زيد "وقد تقدّم عليه، وكذلك "ذاهبٌ "خبرٌ عن "عمرو ."ومثالُ الجملة" :أبوه قائمٌ زيدٌ"، و"أخوه ذاهبٌ عمرٌو"، فـ "أبوه "مبتدأٌ و"قائمٌ "خبرُه، والجملةُ في موضع الخبر عن "زيد"، وقد تقدّم عليه. وكذلك "أخوه ذاهبٌ "مبتدأٌ وخبرٌ في موضع الخبر عن "عمرو»** [3] .

رأي الزمخشري في هذه المسألة يجوز عند الزمخشري تقديم الخبر على المبتدأ سواء أكان:

[1]- المرجع السابق، ص5-7.

[2] الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص 44.

[3]-ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص234

خبرًا مفردًا :كقولك" :تميميٌّ أنا "أو "قائمٌ زيد"أو جملة: كقولك " :أبوه قائم زيد "أو "أخوه ذاهب عمرو "واستدل على ذلك بأمثلة وشواهد شعرية من كلام العرب.

ابن يعيش يوافق البصريين حيث ذهب الى أنه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ مفردا كان او جملة.

لم يجز الكوفيون تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملة؛ "فالمفرد "نحو "قائم زيد، وذاهب عمرو "والجملة نحو "أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو"، واحتجوا بقول: أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان أو جملة لأنه يؤدّي إلى أن تَقَدُّمِ ضميرَ الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت" :قائم زيد "كان في قائم ضمير زيد؟ وكذلك إذا قلت "أبوه قائم زيد "كانت الهاء في أبوه ضمير زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فوجب أن لا يجوز تقديمُهُ عليه، لأن القاعدة عندهم الضمير لا يتقدم على الاسم الذي يعود عليه، وهذا من الأصول المستقرة عند الكوفة.

وأما البصريون فذهبوا إلى جواز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة. فاحتجوا بأن قالوا: جوّزنا ذلك لأنه قد جاء كثيرًا في كلام العرب وأشعارهم؛ فأما ما جاء من ذلك في كلامهم فقولهم في المثل "في بيته يُؤْتَى الحكم "وقولهم "في أكفانه لُفّ الميت "و "مَشنُوءٌ من يَشْنَؤُكَ "وحكى سيبويه "تميميٌّ أنا "فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر؛ لأن التقدير فيها :الحَكَمُ يُؤْتَى في بيته، والميت لف في أكفانه، ومن يَشْنَؤكَ مَشْنُوء، وأنا تميميٌّ، وأما ما جاء من ذلك في أشعارهم فنحو ما قال الشاعر: ويروى "الأكارم "وتقديره: بنو أبنائنا بنونا. [1]

يقول سيبويه في هذه المسألة:" وقد يجوز أن يتقدم الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا، نحو قولك:" في الدار زيدٌ"، لأنّك لم ترد أن تفيد أن زيداً موجود فقط، بل أنك تخبر عن مكانه، فالاهتمام بالمكان."[2]

والراجح من قول سيبويه أن تقديم الخبر على المبتدأ جائز، لاسيما إذا كان الخبر ظرفا أو جار ومجرور بشرط أن لا يكون هناك لبس في المعنى، ويرى أن التقديم في مثل: في الدار زيد، هو لأغراض بلاغية كإفادة الاختصاص أو التوكيد

[1]– الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص56،57

[2]–سيبويه، الكتاب، ج2، ص87،88.

وخلاصة القول أن الأصل في التركيب المبتدأ مقدما على الخبر نحو" الكتابُ مفيدٌ" وتقديم المبتدأ على الخبر منطقي يخدم الوضوح، أما عن تقديم الخبر على المبتدأ فأرى أن ابن يعيش والزمخشري ونحاة البصرة قد أصابوا بأن أجازوا ذلك إذا كان الخبر ظرفا أو جارا أو مجرورا لأمن اللبس وتحقيقا لفائدة بلاغية كالحصر والتخصيص..

2- مسألة القول في عامل النصب في المفعول:

قال الزمخشري في مسألة عامل النصب في المفعول به: «**هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك ضرب زيد عمراً وبلغت البلد. وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي. ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة على ما سيأتيك بيانه في مكانه إن شاء الله تعالى .ويجيء منصوباً بعامل مضمر مستعملٍ إظهاره أو لازمٍ: إضماره المنصوب بالمستعمل إظهاره هو قولك لمن أخذ يضرب القوم، أو قال أضرب شر الناس زيداً بإضمار أضرب؛ ولمن قطع حديثه حديثك، ولمن صدرت عنه أفاعيل البخلاء: أكل هذا بخلاً، بإضمار هات وتفعل**» [1].

قال ابن يعيش« **قد تقدّم القول: إنّ المصدر هو المفعول في الحقيقة، فإذا قلتَ" :قام زيدٌ"، و"فَعَلَ زيدٌ قِيامًا"، كانا في المعنى سَواءً، ألا ترى أنّ القائل إذا قال" :مَن فعل هذا القيامَ؟ " فتقول" :زيدٌ فَعَلَه"، والمفعول به ليس كذلك، ألا ترى أنّك إذا قلت" :ضربتُ زيدًا"، لم يصح تعبيرُه بأن تقول" :فعلتُ زيدًا"؛ لأن "زيدًا "ليس ممّا تفعله أنتَ، وإنّما أحللتَ الضربَ به، وهو المصدرُ .وهذا معنى قوله" :هو الذي يقع عليه فعلُ الفاعل ." يريد يقع عليه المصدرُ, لأن المصدر فعلُ الفاعل، وذلك؛ نحو" :ضَرَبَ زيدٌ عمرًا"، و"أكرمَ محمّدٌ خالدًا."**

وقوله :هو الفارق بين المتعدّي من الأفعال وغيرِ المتعدّي، يعني أنّ اعتبارَ المتعدّي إنّما هو بالمفعول به، لأنّ جميعَ الأفعال لازمَها ومتعدّيها يتعدّى إلى المصدر، والظرفِ من الزمان، والظرفِ من المكان؛ وأمّا المفعول به فلا يَصِل إليه إلَّا ما كان متعدّيًا. ومعنى التعدّي أنّ المصدر الذي هو مدلولُ الفعل، وهو فعلُ الفاعل، على ضربَيْن: ضرب منهما يُلاقي شيئًا، ويُؤثر فيه، فيُسَمَّى متعدّيًا، وضربٌ منهما لا يلاقي شيئاً،

[1]- الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص58

فيسمّى غيرَ متعدّ. فكلُّ حركة للجِسْم كانت ملاقِيَةً لغيره سُمّيت متعدّيةً، وكلُّ حركة له لم تكن ملاقية لغيره كانت لازمةً، أي :هي لازمةٌ للفاعل، لا تتجاوزه نحو "قَامَ"، و"قَعَدَ"، وسيُوضَح ذلك في قِسْم الأفعال.

ويكون واحداً فصاعدًا إلى الثلاثة، يعني أن الفعل قد يتعدّى إلى مفعول واحد، نحو" :ضرب زيدٌ عمرًا"، وقد يتعدّى إلى مفعولَيْن، نحوَ" :أَعْطَى"،"وظَنَّ"، وقد يتعدّى إلى ثلاثة، نحوَ" :أَعْلَمَ"، و"أَرَى "وسيوضَح أمرُ ذلك في فصلِ الأفعال.

وقد يُحْذَف العامل في المفعول، وذلك على ضربَيْن :أحدُهما: ما يجوز إظهارُه وحذفُه .والثاني :ما لا يجوز ظهورُه، ولا يُستعمل إلَّا محذوفَ العامل، وسيوضَح ذلك في فصلٍ عقيبَ هذا الفصل، فاعرفه [1]»

يرى ابن يعيش أن الفعل المتعدي هو الأصل في نصب المفعول به، سواءً كان فعلا ماضيا أو مضارعا أو أمرا ويذكر أن الحذف (كالفعل المضمر) لا يؤثر على العامل مثل: أكرم عمرا" الفعل "أكرم" هو العامل المحذوف لفظا في الأصل " أريد أن تكرم عمراً"

ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعلُ والفاعلُ جميعًا، نحو "ضرب زيدٌ عمرًا ."وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونصَّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت "ظننت زيدًا قائمًا "تنصب زيدًا بالتاء وقائمًا بالظن. وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية.

وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعًا.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :إنما قلنا إن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظًا أو تقديرًا، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، والدليل على ذلك من سبعة أوجه:

الأول :أن إعراب الفعل في الخمسة الأمثلة يقع بعده نحو "يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين، يا امرأة "ولولا أن الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز أن يقع إعرابُهُ بعده.

[1] - ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، 308،309

والوجه الثاني :أنه يُسَكَّن لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل، نحو "ضربتَ، وذهبتَ "لئلا يجتمع في كلامهم أربعُ حركات متواليات في كلمة واحدة، ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لام الفعل لأجله.

والوجه الثالث :أنه يلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا، فلولا أنه يتنزل منزله بعضِهِ وإلا لما أُلْحِقَ علامة التأنيث؛ لأن الفعل لا يؤنَّث، وإنما يؤنث الاسم[1].

الملاحظ في فيما ذهب اليه نحاة البصرة كسيبويه والزمخشري ووافقهم في ذلك ابن يعيش أن العامل الناصب للمفعول به هو الفعل لفظا ومعنى سواء كان مضمرا أو ظاهرا وهو الأساس، أما ما ذهب اليه نحاة الكوفة كالكسائي والفراء يرجعون عامل النصب الى المعنى (تعدية الفعل) لا اللفظ، فالعامل عندهم قوة التعدية في الفعل لا الفعل نفسه، فيما ذهب الأخفش أن العامل قد يكون شبيها بالفعل مثل المصدر العامل عمل الفعل: إكراما والدك" حيث ينصب المصدر إكراما" المفعول به " والدك" ويرون أن النكرة يجوز أن تعمل إذا وُصِفت أو اقترنت بما يقوّي معناها، مثل: "ضربًا زيدًا" أي "ضرب زيدًا"

وخلاصة القول أن النحاة اتفقوا على أن الفعل هو العامل الرئيسي في نصب المفعول به غير أنهم اختلفوا في طبيعة هذا العامل (لفظية أم معنوية).

البصريون يرون أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل نفسه، فالفعل هو الذي يُنشئ النصب في المفعول، وهو العامل النحوي الحقيقي.

سيبويه قال:« **هذا باب ما يكون فيه الاسم منصوبًا بأن يُوقع عليه الفعل**» [2]...يُفهم من هذا أن الفعل هو العامل في النصب لأنه المسند الذي يُسند إليه الفاعل، ويقع عليه المفعول) وقد استدل لذلك بجملة من الشواهد القرآنية والشعرية .وقال:" كل فِعلٍ عمل في مفعوله من حيث هو فِعل، لا من حيث اقترن به فاعل"[3]

[1] –الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج 1، ص200

[2] –سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ج1، ص: 37.

[3] –*نفس المرجع السابق*، ج1، ص: 43،

يرى الكوفيون: «**أن عامل النصب في المفعول هو الفاعل لا الفعل، أي أن الفاعل إذا وُجد مع الفعل أنشأ النصب في المفعول. ومن أقوالهم قول الفراء : قال الفراء :"العامل في المفعول الفاعل، لأنه الذي أحدث الفعل قد يربطون النصب أحيانًا بالسياق العام لا بالفعل وحده**» [1].

الأخفش (وهو بصري، تلميذ سيبويه) وافق البصريين إجمالًا، لكنه قد يُنسب إليه التفصيل في بعض المسائل، ومع ذلك فالمشهور عنه موافقة سيبويه في جعل الفعل هو العامل[2].

وفي شرحه قال ابن يعيش: «**والمعنى أن الفعل هو العامل في المفعول به، وهذا مذهب البصريين، خلافًا للكوفيين، فإنهم يجعلون العامل فيه الفاعل، لأن الفاعل هو الذي أوقع الفعل، والمفعول وقع عليه الفعل، فكأن الفاعل أوجده، فناسب أن يكون العامل فيه**"[3]."**كما قال أيضا": الفعل هو الذي أحدث العمل، والمفعول ما وقع عليه هذا العمل، فالذي أوجب النصب في اللفظ هو الفعل**»[4]

وأنا أرجح ما ذهب إليه علماء البصرة بأن الفعل هو العامل في المفعول لأن الفاعل هو الذي أوقع الفعل على المفعول، والذي جعل المفعول منصوبا هو الفعل الذي أوقعه الفاعل.

3- مسألة واو رب، هل هي التي تعمل الجر:

قال الزمخشري في مسألة واو رب: « **و"رُبَّ "للتقليل, ومن خصائصها أن لا تدخل إلا على نكرة ظاهرة, أو مضمرة, فالظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفردٍ, أو جملةٍ ,كقولك" :ربّ رجلٍ جوادٍ"، و"ربّ رجل جاءني"، و"ربّ رجل أبوه كريمٌ**» [5].

---

[1]-الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص: 49

[2] -المرجع السابق، ج1، ص: 50.

[3] -ابن يعيش، شرح المفصل، تح: الدكتور يوسف حسن عمر، دار الفكر، ج2، ص: 6.

[4]- نفس المرجع السابق، ج2، ص: 7.

[5]- نفس المرجع السابق، ج4،ص481.

يرى ابن يعيش والزمخشري أن العامل هو "واو" و"رب" معاً وأن الواو دخلت على رب لتأكيد المعنى فصارتا كالعامل الواحد وحجتهم في ذلك قولهم:" وربَّ رَجلٍ صالحٍ لقيتُه" فهم يشيرون إلى أن ربَّ لا تعمل وحدها إلّا نادراً، وغالبا ما تأتي مع الواو فصارت الواو جزءًا منها.

ذهب الكوفيون إلى أن واو رب تعمل في النكرة الخفض بنفسها، حيث قالوا: إن الواو هي العاملة لأنها نابت عن رُبّ، فلما نابت عن رُبّ وهي تعمل الخفض فكذلك الواو لنيابتها عنها، وصارت كواو القسم؛ فإنها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء، فكذلك الواو ههنا :لما نابت عن رُبّ عملت الخفض كما تعمل رُبّ، والذي يدل على أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو في أول القصيدة، كقوله: وبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ. وكقول الآخر:

وبلدة ليس بها أنيس .....

وما أشبه ذلك؛ فدلَّ على أنها ليست عاطفة، فَبَانَ بهذا صحة ما ذهبنا إليه.

وأما البصريون ومن بينهم أبو العباس المُبَرِّد فذهبوا إلى أن واو رب لا تعمل، وإنما العمل لربَّ مقدرة. فاحتجوا بقولهم إنما قلنا: إن الواو ليست عاملة، وإن العمل لرُبَّ مقدرة، وذلك لأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئًا؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًّا، وحرف العطف غير مختص؛ فوجب أن لا يكون عاملًا، وإذا لم يكن عاملًا وجب أن يكون العامل رُبّ مقدرة.

والذي يدل على أنها واو العطف وأن رب مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها، نحو "ورب بلد "وسنبيّن ذلك مستوفى في الجواب.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين :أما قولهم "إنها لما نابت عن رب عملت عملها كواو القسم "قلنا: هذا فاسد؛ لأنه قد جاء عنهم الجرُّ بإضمار رب من غير عِوَض منها، وذلك نحو قوله:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ ... كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ من جَلَلِهْ

وقال الآخر:

مِثْلِكِ أو خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً ... تُقَلِّبُ عينيها إذا طَارَ طَائِرُ[1]

[1]– الأنباري، كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1ص 311،312

ذهب الكوفيون إلى أن "واو ربّ" تعمل الجر بنفسها، أي أنها تحل محل "ربّ" وتؤدي وظيفتها في جر النكرة .واستدلوا على ذلك بأن الواو نابت عن "ربّ"، فلما كانت "ربّ" تعمل الجر، فإن الواو تعمل الجر أيضًا لنيابتها عنها .كما قارنوا ذلك بـ"واو القسم" التي تعمل الجر نيابة عن الباء .واستشهدوا بأبيات شعرية تبدأ بـ"واو ربّ"، مثل" :وبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ" وأشاروا إلى أن الابتداء بالواو في مثل هذه الأبيات يدل على أنها ليست عاطفة، لأن حرف العطف لا يجوز الابتداء به[1].

خالف البصريون الكوفيين في هذا الرأي، وذهبوا إلى أن "واو ربّ" لا تعمل الجر بنفسها، وإنما العمل لـ"ربّ" مقدرة بعدها .واستدلوا بأن الواو حرف عطف، وحروف العطف لا تعمل الجر، لأنها غير مختصة .كما أشاروا إلى أن "ربّ" قد تُحذف وتُقدر، ويظهر ذلك في بعض التراكيب[2].

في شرحه لقول الزمخشري، تناول ابن يعيش مسألة "واو ربّ" وناقش آراء النحويين فيها .أوضح أن الكوفيين يرون أن الواو تعمل الجر بنفسها، بينما يرى البصريون أن الجر يكون بـ"ربّ" مقدرة .وأشار إلى أن الزمخشري يميل إلى رأي البصريين، حيث يعتبر أن "واو ربّ" لا تعمل الجر، وإنما الجر يكون بـ"ربّ" مقدرة.

الأخفش الأوسط، وهو سعيد بن مسعدة، تلميذ سيبويه، تناول "واو رب" في سياق دراسته لحروف العطف، وقد ذهب إلى أن "واو رب" تُفيد التكثير غالبًا، وتُستخدم للدلالة على الكثرة في الجمل الاسمية .كما أشار إلى أن هذه الواو تُستعمل مع "رب" للدلالة على الكثرة، كما في قول الشاعر: "وربَّ يومٍ له منّي سلامٌ."سيبويه: يرى أن "واو ربّ" لا تعمل الجر، وإنما الجر يكون بـ"ربّ" مقدرة، موافقًا بذلك رأي البصريين[3].

في كتابه "الكتاب"، تناول سيبويه "واو رب" ضمن الحروف التي تدخل على الجمل الاسمية، وبيّن أنها تُفيد التقليل أو التكثير، وتُستخدم للدلالة على الكثرة أو القلة بحسب السياق" .وقد أشار إلى أن هذه الواو تُستعمل مع "رب" للدلالة على الكثرة، و (الواو) التي تقع موقع (رب) وتغني عنها هي (واو) عطف، ولا يجوز دخول حرف عطف عليها، فإذا قلت: وبلد أقمت فيه، لم تقل: وو بلد أقمت فيه، وو رجل عاشرته، ولا ثم ورجل

[1] –الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين* .ج1، صفحة 311.

[2] – نفس المرجع، ج1، صفحة 312.

[3] – مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الثاني، العدد الثالث عشر، 2022/10

صادقته" [1]." ولقائل أن يقول: فلم صارت التي للاستفهام أولى بالنصب والأخرى أولى بالخفض؟ فالجواب عن ذلك: أن التي في الخبر تضارع (ربّ) وهي حرف، وكم للتكثير ورب للتقليل، فلما وجب في التي تضارع (رب) في الخبر الخفض بمضارعة (رب) وجب للأخرى النصب؛ لأن العدد إما عمل نصبا أو خفضا[2] .

تتباين الآراء حول "واو ربّ" بين من يرى أنها تعمل الجر بنفسها (الكوفيون والأخفش) ومن يرى أن الجر يكون بـ"ربّ" مقدرة (البصريون وسيبويه) .وقد تناول ابن يعيش هذه المسألة في شرحه لقول الزمخشري، موضحًا اختلاف الآراء وميل الزمخشري إلى رأي البصريين.

وأرى أن ما ذهب اليه ابن يعيش والزمخشري من أن (وربَّ) عامل واحد، لأن الغالب في استعمال العرب هو اقتران ربَّ بالواو، مما يدل على انها صارت كالمركب الإضافي وفصل الواو عن ربَّ وجعل العامل هو ربَّ وحدها لورودها نادرا دون واو. فالشاهد هنا هو كثرة استعمال الواو مقترنة بربّ في كلام العرب.

4- مسألة القول في إعراب الاسم الواقع بعد "مذ "و "منذ:

تُعد "مذ" و"منذ" من الظروف المتعلّقة بالزمان غالبًا، وقد تميزت بموقعها النحوي المعقَّد الذي أثار خلافًا بين النحويين، خاصةً فيما يتعلّق بإعراب الاسم الذي يليهما. فالاسم الواقع بعدهما قد يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، وذلك بحسب العوامل المختلفة، والاستعمال السياقي، وتقدير العامل المحذوف. وقد تناول النحويون هذه المسألة في مواطن متعددة، فكانت محلًّا لجدل بين البصريين والكوفيين، كما ناقشها الزمخشري في "المفصل" وشرحها ابن يعيش في شرحه، متتبّعًا أقوال النحويين ومحلِّلاً وجوه الخلاف والاتفاق في هذا الموضع. وتكمن أهمية هذه المسألة في كونها نموذجًا يُبرز تعامل النحاة مع الظرف الزماني إذا تداخل مع الجار والمجرور أو مع الابتداء والخبر، كما تُظهر مرونة النحو العربي في تقبُّل أوجه إعرابية متعددة استنادًا إلى اختلاف التقديرات النحوية وتنوّع المدارس. ومن هنا، تأتي هذه المسألة بوصفها ميدانًا خصبًا لعرض

[1] -شرح كتاب سيبويه- المجلد 3 – الصفحة 230 – جامع الكتب الإسلامية السيرافي، أبو سعيد، 2008 م، شرح كتاب سيبويه، مجلد 3، صفحة 230، لبنان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الأولى، 2008

[2] -شرح كتاب سيبويه – المجلد 2 – الصفحة 492 – جامع الكتب الإسلامية السيرافي، أبو سعيد، 2008 م، شرح كتاب سيبويه، مجلد 2، صفحة 492، لبنان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الأولى، 2008 م

المذاهب النحوية، وتحليل الأقوال، وتبيين وجه الترجيح بينها، خاصة عند من جمع أقوال النحويين مثل ابن يعيش في شرحه على "المفصل."

قال الزمخشري:" ومنها "منذ"، وهي إذا كانت اسماً على معنيين:

أحدهما: أول المدة كقولك" :ما رأيته منذ يوم الجمعة"، أي :أول المدة التي انتفت فيها الرؤية ومبدؤها ذلك اليوم.

والثاني: جميع المدة كقولك" :ما رأيته منذ يومان"، أي مدة انتفاء الرؤية اليومان جميعاً. و"مذ "محذوفة منها ,وقالوا :هي لذلك أدخل في الأسمية, وإذا لقيها ساكن بعدها ضمت رداً إلى أصلها"[1].

يرى ابن يعيش "أن "مُذْ"، و"مُنْذُ "يختصان بالزمان، فلا يدخلان إلا على زمان، فمحلهما من الزمان محل "مِنْ "من المكان. فـ "مِن "لابتداء الغاية في المكان، ولا يُستعمل في غيره .تقول" :ما سرْتُ مِن بغدادَ"، أي :ما ابتدأتُ السيرَ من هذا المكان. و"مُنْذُ"، و"مُذ "لهذا المعنى في الزمان، ولا يُستعملان في غيره. وذهب الكوفيون إلى أن "من "يصلح للزمان والمكان، و"مُذْ"، و"مُنْذُ "لا يصلحان إلَّا للزمان، وتَعلقوا بقوله تعالى: {لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ}[التوبة الآية 108] و"أوّلُ يوم "من الزمان؛ وقد دخلتْ "من "على الزمان، ومنه قولُ زُهَيْر [من الكامل]:

لِمَنِ الدِيارُ بقُنةِ الحِـــــجرِ ... أقْوَيْنَ مِن حِجَج ومِن دَهْرِ"[2]

يرى الزمخشري "منذ" تكون اسماً لا حرفاً في بعض المواضع:

"**منذ**" تأتي عادةً حرفَ جرٍّ يدل على ابتداء الغاية الزمنية (كقولك" :ما رأيته منذ يومٍ). لكنها قد تُستعمل اسماً يدل على الزمن بنفسه. لها معنيان اثنان حين تكون اسماً:

-أول المدة مثال: "ما رأيته منذ يوم الجمعة" أي: بداية المدة التي انقطعت فيها الرؤية هي يوم الجمعة فقط. إذن "منذ" هنا بمعنى: من، واليوم بعدها مجرور بها، وهي تفيد الابتداء الزمني فقط.

-وأما جميع المدة: مثال" :ما رأيته منذ يومان" أي بمعنى: لم أره في اليومين كاملين. أي أن "منذ" هي اسم هنا بمعنى المدة نفسها، وليست حرفاً، اليومان فاعل لـ"منذ" أو مضاف إليه على اعتبارها اسماً، وهذا الفرق في الإعراب والمعنى ما بين كون "منذ" حرفًا أو اسمًا، وهو موضوع دقيق في النحو.

[1] - الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص212،213.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص116– 119

أما "**مذ**" محذوفة منها: الزمخشري يشير إلى رأي لغوي يقول إن "منذ" أصلها "من + ذُ"، والذال هذه محرفة من "**مذ** " وكأن "منذ" هي: من + مذ، وقد حُذفت إحدى المادتين أو دُمجتا. هي لذلك أدخل في الاسمية:"أي بسبب هذا التركيب والتغيير الصوتي، وارتباطها بـ"مذ" (التي هي اسم في الأصل)، أصبحت "منذ" أقرب إلى الاسمية في بعض استعمالاتها" .وإذا لقيها ساكنٌ بعدها ضُمّت ردًا إلى أصلها": المقصود هنا ظاهرة صرفية، صوتية: إذا جاء بعد "منذ" كلمة أولها ساكن (مثل: "منذُ اليومِ")، **تُضمّ** "**منذ** " أي تلفظ بضم الذال :**منذُ** (ردًا إلى أصلها في الاسمية). بخلاف ما إذا كانت حرفاً فقد تأتي مفتوحة أو ساكنة بحسب السياق. الضم في هذا الموضع دليل على الاسمية.

ذهب الكوفيون إلى أن "مذ"، و "منذ "إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف. وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفَرَّاء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف. فاحتجوا بقولهم: الدليل على أن الاسم بعدهما يرتفع بتقدير فعل محذوف أنهما مركبان من "مِنْ "و "إِذْ " فتغيرا عن حالهما في إفراد كل واحد منهما، فحذفت الهمزة ووصلت "مِنْ "بالذال وضمت الميم؛ للفرق بين حالة الإفراد والتركيب .والذي يدل على الأصل فيهما "من وإذ" أنَّ من العرب من يقول في منذ: مِنْذُ "بكسر الميم؛ فكسر الميم يدل على أنها مركبة من (من وإذ)، وإذا ثبت أنها مركبة من (من وإذ) كان الرفع بعدهما بتقدير فعل؛ لأن الفعل يحسن بعد إذ؛ والتقدير: ما رأيته مذ مَضَى يومانِ، ومنذ مضى ليلتان، فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضًا كان الخفض بهما اعتبارًا بمن، ولهذا المعنى كان الخفض بمنذ أَجْوَدَ من مذ؛ لظهور نون من فيها تغليبًا لمن، والرفع بمذ أجود لحذف نون من منها تغليبًا لإذ، والذي يدل على أن أصل مذ ومنذ واحد أنك لو سميت بمذ لقلت في تصغيره "مُنَيْذٌ "وفي تكسيره "أَمْنَاذٌ "فتعود النون المحذوفة؛ لأن التصغير والتكسير يردّانِ الأشياء إلى أصولها كما نقول في تصغير منذ وتكسيره إذا سميت به.

وذهب البصريون إلى أنهما يكونان اسمين مبتدأين، ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما، ويكونان حرفين جَارَّيْنِ فيكون ما بعدهما مجرورًا بهما.

أما ابن يعيش فقد ذهب مذهب البصريين في كون منذ ومذ اسمين مبتدأين، ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما ويكونان اسمين مضافين إذا جاء ما بعدهما مجرورا، وهذا ما قاله في شرحه" وقد ذهب بعضُ أصحابنا إلى أن "مُذْ "و"مُنْذُ "اسمان على كل حال، فإذا رفعتَ ما بعدهما، فعلى الابتداء والخبر على ما سبق،

وإذا خفضت ما بعدهما، فعلى تقديرِ اسمين مضافين، وإن كانا مبنيين، كقولك: {مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ}[النمل الآية 6] أضفتَ "لدن "إلى "حكيم"، وإن كان مبنيًّا»[1]

وأما الفَرَّاء فاحتج بأن قال: «**إنما قلت إن الاسم يرتفع بعدهما بتقدير مبتدأ محذوفٍ، وذلك لأن مذ ومنذ مركبتان من "مِن" و"ذُو" التي بمعنى الذي، وهي لغة مشهورة، قال قوال الطائي:**

قُولَا لهذا المرء ذو جاء ساعيًا ... هَلُمَّ فإن المَشْرَفِيَّ الفَرَائِضُ

أراد :الذي جاء، وقال فيها أيضًا:

أَظُنَّكَ دُونَ المال ذُو جِئتَ تَبْتَغِي ... سَتَلْقَاكَ بِيضٌ للنفوس قوابضُ

أراد :الذي جئت تبتغي .وقال مِلْحَةُ الجَرْمِيُّ» [2]

فالبصريون يجيزون أن تكونا ظرفين متعلقين بالفعل أو حرفي جر إذا جاء بعدهما اسم ويقولون ان ما بعدهما مجرور لفظا مرفوع محلا (إذا دلّا على مبتدأ).

وأنا أوافق ما ذهب اليه الزمخشري الذي وافق استعمالات العرب الفصيحة في القران الكريم والشعر حيث إنّ مذ ومنذ قد تستعملان على وجهين:

- ظرف زمان: إذا دلا على وقت
- وحرف جرٍ: إذا تلاهما اسم.
- وما يكون بعدهما قد يكون جملة فعلية أو اسمية.

5- مسألة هل بنو تميم لا يثبتون خبر (لا) النافية للجنس في كلامهم أصلا

يقول الزمخشري في هذه المسألة: "ويحذفه الحجازيون كثيراً ,فيقولون" :لا أهل، ولا مال"، و"لا بأس"، و"لا فتى إلا عليّ"، و"لا سيف إلا ذو الفقار ."ومنه كلمة الشهادة، ومعناها لا إله في الوجود إلا الله، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً[3]."

يقول ابن يعيش في شرحه للمسألة: اعلم أنّهم يحذفون خبر "لا "من "لا رجلَ ولا غلامَ"، و"لا حَوْلَ ولا قوّة "وفي كلمة الشهادة؛ نحو" :لا إله إلا اللهُ"، والمعنى :لا رجلَ ولا غلامَ لنا، ولا حول ولا قوّة لنا، وكذلك لا إله في

[1] - ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، 119.

[2] -الأنباري، كتاب الانصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص316،317

[3] - ابن يعيش، كتاب شرح المفصل، ج1،ص 265

الوجود إلّا الله، ولا أهلَ لك، ولا مالَ لك، ولا بَأْسَ عليك، ولا فَتَى في الوجود إلا عليٌّ، ولا سيفَ في الوجود إلَّا ذو الفَقار. فالخبرُ الجارُّ مع المجرور، وهو محذوفٌ، ولا يصحّ أن يكون الخبر "اللهُ "في قولك" :لا إله إلا الله ."وذلك لأمرين :أحدهما أنَّه معرفةٌ و"لا "لا تعمل في معرفة. الثاني أنّ اسم "لا "هنا عامٌ؛ وقولك" :إلا الله "خاصٌّ، والخاصُّ لا يكون خبرًا عن العامّ .ونظيره" :الحَيَوانُ إنسانٌ"، فإنّه ممتنعٌ, لأن في الحيوان ما ليس بإنسان، وقولك" :الإنسانُ حَيَوانٌ "جائزٌ لأنّ الإنسان حيوانٌ حقيقةً، وليس في الإنسان ما ليس بحيوان، ويجوز إظهارُ الخبر، نحو" :لا رجلَ أفضلُ منك"، و"لا أحد خيرٌ منك"، هذا مذهبُ أهل الحجاز.

وأمّا بنو تميم فلا يجيزون ظهورَ خبرِ "لا "ألبتّة، ويقولون هو من الأصول المرفوضة، ويتأوّلون ما ورد من ذلك، فيقولون في قولهم" :لا رجل أفضلُ منك :"إنَّ "أفضلُ "نعتٌ لـ "رجل "على الموضع. وكذلك "خيرٌ منك "نعتٌ لـ "أحَدَ "على الموضع. وكان أبو العبّاس المبرَّد يُجوّز أن يكون "أفضلُ منك "مرفوعًا بـ"لا "على الخبر، ويجوز أن يكون رفعًا بخبرِ الابتداء إذ كانت "لا "وما بعدها في موضع ابتداء على ما تقدّم، وأمّا البيت الذي هو [من البسيط]:

ولا كريـــمَ من الوِلْدان مصبوحُ .....

فأنشده لحاتم الطائيّ، وما أظُنُّه له .قال الجَرْميّ :هو لأبي ذُؤَيْب الهُذَليّ وقبله:

هلّا سَأَلْتِ هَداكِ الله ما حَسَبِي.. عند الشِّتاء إذا ما هَبّتِ الرِّيحُ

وَردَّ جازِرُهم حَرْفًا مصرَّمة ... ولا كريـــمَ من الوِلْدان مصبوحُ

المصبوح :الذي سُقيَ اللَّبَنَ صَباحًا. وصف سنةً شديدة الجَدْب، قد ذهبت بالمرتفق، فاللبنُ عندهم متعذرٌ، لا يسقاه الوليدُ الكريمُ فضلًا عن غيره لعدمه، فجازرهم يرّد عليهم من المَرْعَى ما ينحَرونه للضَّيْف، إذ لا لَبَنَ عندهم .والحَرْف :الناقة المُسِنّةَ» [1].

يفهم من كلام الزمخشري أن التميميين يغلب عليهم حذف الخبر، لا أنهم يمنعون إثباته اطلاقا وهذا فرق مهم.

[1] –نفس المرجع السابق ج1،ص 265

أمّا ابن يعيش في شرحه يتابع الزمخشري غالباً، لكنَّه اكثر شرحاً، عند حديثه عن " لا" النّافية للجنس، حيث نقل قول الزمخشري وأضاف " وقد كثر حذف خبر لا، حتى كأنّهم لا يثبتونه، وهذا مذهب بني تميم كما ذكر الزمخشري" فابن يعيش لا يجزم بأن بني تميم يمنعون إثبات الخبر، بل يُفهم أن الغالب في لهجتهم هو الحذف.

موقف النحاة عامة: لا يمنعون إثبات خبر لا بل يعتبرونه واجباً إن لم يدل عليه سياق أو دليل ويُحذف إذا دلَّ عليه دليل (كما في الشعر وغيره)

أما الكوفيون فكانوا أكثر تساهلا في الحذف.

أما البصريون فكانوا أكثر تشدّداً في طلب الخبر إلّا بدليلٍ. وسيبويه قبل الحذف إذا دلَّ عليه دليل.

أرى أن الحذف واجب عندهم بشرط ظهور المعنى لأن العرب مجمعون على ترك الكلم بما لا فائدة فيه كمثل قول الشاعر:

لا يومَ من آل الأعقال نافعٌ.....ولا الليالي كما قد كنَّ تأوي.

" لا يومَ" و" لا الليالي" كلاهما بلا خبر ظاهر. فقدره بعضهم" نافعُ شيءُ منهم"، فيظهر هنا حذف الخبر بوضوح والشاهد على أن الشاعر اعتمد السياق.

6- مسألة أوجه إعراب الفعل المضارع بعد "أو:

قال صاحب الكتاب: **«وقُرِيء قوله تعالى: {تقاتلونهم أو يسلمون} [الفتح الآية 16] بالنصب على إضمار أن، والرفع على الإشتراك بين يسلمون وتقاتلونهم، أو على الابتداء كأنه قيل أو هم يسلمون. ويقول هو قاتلي أو أفتدي منه، وإن شئت ابتدأته على أو أنا أفتدي وقال سيبويه في قول امريء القيس:**

فقلتُ له لا تبك عينك إنما ... نحاول ملكاً أو نموت فنعذرا

ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين :على أن تشرك بين الأول والآخر كأنك قلت إنما نحاول ملكاً أو إنما نموت، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول يعني أو نحن ممن يموت» [1].

قال ابن يعيش:**« قد تقدّم القول: إن أصلَ "أو "العطف، ومعناها أحد الأمرَيْن، وهي تكون على ضربَيْن:**

[1] -الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص 327،326

أحدهما :أن تجري على مقتضى العطف، فإن كان ما قبلها مرفوعًا؛ رفعت ما بعدها، نحوَ قولك" :أنا أكرمُك، أو أخرجُ معك"، أي :يكون منّي أحد الأمرين، وكذلك إن كان ما قبلها فعلاً منصوبًا أو مجزومًا، فمثال النصب قولك" :أُريد أن تُعْطِيَني دينارًا، أو عشرةَ دراهَم"، وتقول في الجزم" :ليخرجْ زيد أو يقمْ عندنا."

والثاني :أن يخالف ما قبلها ما بعدها، ويكون معناها "إلَّا أنْ ."والفرقُ بين الوجه الأول والثاني أن الأول لا يُعلِّق بين ما قبل "أوْ "وبين ما بعدها، وإنّما هو دلالة على أحد الأمرين، كعطف الاسم على الاسم بـ"أوْ"، نحوِ قولك" :جاءني زيد أو عمرو"، وعلى الثاني الفعلُ الأوّلُ كالعام في كلّ زمان، والثاني كالمُخْرِج له عن عمومه، ولذلك صار معناه "إلَّا أنْ."

فأما قوله تعالى: {سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ} [الفتح الآية 16]، فالثاني فيه عطفٌ على الأول، والذي يقع من ذلك أحدُ الأمرين :إمّا القتال، وإمّا الإسلام، فهو خبرٌ بوجود أحدهما من غير تعيين .وقال الزجّاج :هو استئناف، أي :هو خبرُ مبتدأ محذوف، تقديره :أو هم يسلمون، فهو عطف جملة على جملة. وحكى سيبويه أنه رأى في بعض المصاحف" :أو يسلموا"، وقيل :هي قراءةٌ لأُبَيٍّ. فـ"يسلموا "هذا ينتصب على معنَى "إلَّا أن"، فيجوز أن يقع القتال، ثمّ يرتفع بالإسلام .وقال الكسائيّ :معناه: حتى يسلموا، وعلى هذا يكون خبرًا بوقوع القتال والإسلام، ويكون القتال سببًا للإسلام، أو يكون الإسلام غاية ينتهي القتالُ عند وجوده اعلم أن هذه المسألة على منهاج الآية يجوز: فيها النصب والرفع، فالنصب على معنَى "إلَّا أن"، والمعنى" :يَقْتُلُني، أو أفْتَدِيَ "والمراد أن القتل قد يكون، ويرتفع بالفدية. ولو رفعت، جاز على معنَى :أو أنا ممّن يَقتَدِي. ومثله بيت امرئ القيس [من الطويل]

فقلت له لا تبك ...

يجوز فيه الوجهان :النصب على معنَى "إلَّا أن نموتَ، فنُعْذَرَا "ويجوز أن يكون "أوْ "هنا بمعنى "حَتَّى"، كأنه قال" :حتى نموت، فنعذرا ."ويكون المراد بالمحاولة على هذا طَلَبَه قبل الظَّفَر به، وسِياسته بعد بلوغه، فيكون المعنى إنّنا نَجِدُّ في الطلب حتى إذا متنا على طلب معالي الأُمور؛ كنّا

معذورين. والرفع على الإشراك بين الثاني والأوّل. قال سيبويه: هو عربي جيّد، والمراد :لا تبك عينك، فإنّه لا بد من أحد هذين الأمرين .ويجوز أن يكون على القطع والاستئناف بمعنَى :أو نحن ممّن يموت، فنعذر، إلَّا أن القوافي منصوبة. ويروى "فنُعْذِرا "بكسر الذال، أي :نبلغ العُذْرَ، يُقال" :أعْذَرَ الرجلُ "إذا أتى بعُذْرٍ. قال هذا لعمرو بن قميئةَ اليَشكُريّ حين استصحبه في سيره إلى قَيصَرَ» [1].

رأي الزمخشري في هذه المسألة أن (أو) أصلها للتخيير لكنها قد تحمل معاني أخرى بحسب السياق مثل: الإباحة كأن تقول: تصلي قاعداً أو قائماً. أو التقسيم كأن نقول: الناس مؤمنٌ أو كافرٌ. كما أنه رفض أن تحمل (أو) معنى (بل) الإضرابية لا بقرينة قاطعة مثل هذا كتابٌ أو دفتراً. أمَّا عن إعراب "أو" فقد وافق الزمخشري البصريين على أنها تعطف اللفظ عن اللفظ، وترفض العطف على المعنى، إلّا في حالات نادرة كالعطف على الضمير المستتر.

ذهب ابن يعيش عند الكلام على "أو" هنا إلى أنها بمعنى(إلّا أن) وليس كما قال الزمخشري بأنها تقدر بـ (إلى)، فهنا خالف ابن يعيش الزمخشري [2]

رأي البصريين مثلا المبرد اتفقوا مع سيبويه حيث قالوا بأن أو للتخيير وأجازوا حذف الجار في:" مررت بزيدٍ أو عمرٍ لالتقاء الساكنين.

وأضاف ابن مالك في ألفيته أن أو قد تفيد التشريك مثل: "أكرمت زيداً أو عمروًا" (أي كليهما)

رأى سيبويه أن "أو" تعطف اللفظ على اللفظ، فيتبع المعطوفُ المعطوفَ عليه في الإعراب مثل: جاء زيدٌ أو عمروٌ(الرفع)

[1]–ابن يعيش، كتاب شرح المفصل، ج4، ص 249–250

رأيتُ زيداً أو عمراً (النصب)، وركز على ان أو تفيد التخيير بين أمرين كقولك كُل تفاحةً أو برتقالةً أي اختر أحدهما، لكنَّه أشار إلى أنّ أو قد تفيد الشك إذا كان السياق يشير إلى التردد مثل: رأيت أسداً أو نمراً إذا كان المتكلم غير متأكد.

أوافق الزمخشري وابن يعيش وأرى بأن اختلاف النحاة في دلالات "أو" كالتخيير والشك يعود إلى السياق لا إلى الحرف نفسه، وقد تفيد أيضا التشريك كما ذهب ابن مالك في ألفيته.

7-القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع:

قال الزمخشري: **«ومن إضمار الفاعل قولك" :ضربني وضربت زيدًا"، تضمر في الأول اسم من ضربك وضربته إضماراً على شريطة التفسير، لأنك لما حاولت في هذا الكلام أن تجعل "زيداً "فاعلاً ومفعولاً, فوجهت الفعلين إليه, استغنيت بذكره مرة. ولما لم يكن بُدٌّ من إعمال أحدهما فيه, أعملت الذي أوليته إياه. ومنه قول طفيل؛ الغنوي أنشده سيبويه [من الطويل]:**

وكمتا مدمـــــاة كأن متونها ... جرى فوقها واستشعرت لون مذهب»[1].

قال ابن يعيش **«هذا الفصل من باب إعمالِ الفعلَيْن. وهو بابُ الفاعلَيْن والمفعولَيْن. اعلم أنّك إذا ذكرت فعلَيْن، أو نحوَهَما من الأسماء العاملة، ووجّهتَهما إلى مفعول واحد؛ نحو" :ضَرَبَنِي وضربتُ زيدًا"، فإنّ كلّ واحد من الفعلَيْن موجَّةٌ إلى" زيد "من جهة المعنى، إذ كان فاعلاً للأوّل، ومفعولًا للثاني، ولم يجز أن يعملا جميعًا فيه, لأنّ الاسم الواحد لا يكون مرفوعًا ومنصوبًا في حال واحدة .على أنّ الفرّاء قد ذهب إلى انّك إذا قلت" :قَامَ وقَعَدَ زيدٌ"، فكِلا الفعلين عاملٌ في" زيد". وهو ضعيفٌ, لأن من الجائز تغييرَ أحدِ العاملَيْن بغيره من النواصب، وحينئذ يؤدّي إلى أن يكون الاسم الواحد مرفوعًا ومنصوبًا في حال واحدة، وذلك فاسدٌ. وإذ لم يجز أن يعملا معًا فيه، وجب أن يعمل أحدهما فيه، وتُقدّر للآخر معمولًا يدلّ عليه المذكورُ**[2]**»**

يتناول هذا الفصل مسألة وقوع اسم واحد معمولًا لفعلين، مثل قولك: "ضربني وضربتُ زيدًا"، حيث يكون "زيد" فاعلًا للأول ومفعولًا للثاني، ولا يصح أن يعمل الفعلان فيه معًا؛ لأن الاسم الواحد لا يكون مرفوعًا

[1]– الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص38

[2] - ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 206،205

ومنصوبًا في آنٍ واحد. وقد ذهب الفراء إلى جواز ذلك، كما في "قام وقعد زيدٌ"، فجعل "زيدًا" معمولًا للفعلين معًا، وهو رأي ضعيف؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع حالتين إعرابيتين على اسم واحد إذا غُيّر أحد الفعلين إلى ناصب. والصحيح أن يُعمل أحد الفعلين فقط، ويُقدَّر للآخر معمول يُفهم من السياق.

«وذهب الجميع إلى جوازِ إعمالِ أيهما شئتَ، واختلفوا في الأَولوية ؛ فذهب البصريون إلى أنّ إعمال الثاني أوْلَى، وذهب الكوفيون إلى أن إعمالَ الأول أولى، فإذا قلت" :ضربني وضربتُ زيدًا"، نصبت "زيدًا"، لأنّك أعملت فيه "ضَرَبْتُ"، ولم تُعْمِل الأولَ فيه لفظًا، وإن كان المعنى علي وذهب سيبويه إلى أن في "ضَرَبَنِي فاعلًا مضمرًا دلّ عليه المذكور. وحَمَلَه على القول بذلك امتناعُ خُلُوِّ الفعل من فاعل في اللفظ» [1]

ذهب النحويون إلى جواز إعمال أي الفعلين في نحو قولك: "ضربني وضربتُ زيدًا"، لكنهم اختلفوا في أولوية الإعمال؛ فالبصريون رجّحوا إعمال الثاني، والكوفيون رجّحوا إعمال الأول. فعند قولك "ضربني وضربتُ زيدًا"، يكون "زيدًا" مفعولًا به لـ"ضربتُ"، لأنك أعملت الثاني، ولم تُعمل الأول. أما سيبويه، فذهب إلى أن في "ضربني" فاعلًا مضمرًا، دلّ عليه المذكور، لأن الفعل لا يخلو من فاعل في اللفظ عنده.

«وذهب الكِسائيّ إلى أن الفاعل محذوفٌ دلّ عليه الظاهرُ. وكان الفرّاء لا يرى الإضمارَ قبل الذكر. وأثَرُ هذا الخلافِ يظهر في التثنية والجمع، فتقول على مذهب سيبويه في التثنية" :ضَرَباني وضربتُ الزيدَيْن"؛ وفي الجمع" :ضربوني وضربتُ الزيدِين"، فتُظْهِر علامةَ التثنية والجمع, لأن فيه ضميرًا .وتقول على مذهب الكسائيّ" :ضربني وضربتُ زيدًا"، وفي التثنية" :ضربني وضربتُ الزيدَيْن"؛ وفي الجمع" :ضربني وضربت الزيدِين"، فتُوحّد الفعلَ الأول في كل حال لخُلُوّه من الضمير»[2].

ذهب الكسائي إلى أن الفاعل في مثل "ضربني زيدٌ" محذوف، ويدل عليه الاسم الظاهر (زيد)، بخلاف **الفراء** الذي لا يجيز حذف الفاعل قبل ذكره. ويظهر أثر هذا الخلاف في صيغ **التثنية والجمع**، ف**على مذهب سيبويه**

[1] - نفس المرجع السابق،ج1، ص206.
[2] - نفس المرجع، ج1، ص206.

يُؤتى بالفعل مع ضمير يدل على الفاعل، نحو :*ضربانـي* (للتثنية) و*ضربونـي* (للجمع)، لأن الفعل يحتوي ضميرًا مستترًا يطابق الفاعل. أما **على مذهب الكسائي**، فلا يُؤتى بضمير، لأن الفاعل مؤخر، فيقال في جميع الحالات :*ضربنـي* (للمفرد والمثنى والجمع)، ولا تختلف صورة الفعل لأن الفاعل غير مذكور في موقعه الأصلي، بل يُفهم من الاسم الظاهر بعده.

والصحيح مذهب سيبويه، لأن الإضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في مواضعَ على شريطةِ التفسير؛ من ذلك إضمارُ الشَّأن والقِصَّةِ والحديثِ في باب المبتدأ والخبر وما دخل عليهما، نحو قوله تعالى} :قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وهو إضمَارُ الشأن والحديثِ، وفسّره بعده؛ ونحو قول الشاعر [من الطويل]:

إذا مُتُّ كان، الناسُ نِصْفان :شَامِتٌ ... وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أَصْنَعُ»[1].

«ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو "أَكْرَمَنِي وأكرمتُ زيدًا، وأكرمتُ وأكرمنِي زيدٌ "إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقلُ، والقياسُ؛ أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيرًا، قال امرؤ القيس:

فَلَوْ أنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي، ولم أَطْلُبْ، قَلِيلٌ من المال

فَأَعْمَلَ الفعل الأول، ولو أعمل الثاني لنصب "قليلا "وذلك لم يَرْوِهِ أحد، وقال رجل من بني أسد:

فَرَدَّ على الفُؤَادِ هَوًى عمـــــــيدًا ... وَسُوئِل لو يُبِيـــــنُ لنا السُّؤَالَا

وقد نَغْنَـــــى بها ونرى عُصُــورًا ... بها يَقْتَدْنَنَـــــا الخُرُدَ الخِدَالَا

فأَعْمَلَ الأول، ولذلك نَصَبَ "الخرد الخدالا "ولو أعمل الفعل الثاني لقال" :تقتادنا الخردُ الخدالُ "بالرفع، وقال الآخر:

ولمـــــــا أَنْ تَحَمَّل آلُ لَيْلَـــى ... سمعت ببينهم نَعَبَ الغُرَابَـــــا

[1]–ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 202–200

فأعمل الأول، ولذلك نصب الغراب، ولو أعلم الثاني لوجب أن يرفع.

وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءًا به كان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به؛ ولهذا لا يجوز إلغاء "ظننت "إذا وقعت مبتدأة، نحو "ظننت زيدًا قائمًا "بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة، نحو "زيد ظننت قائم، وزيد قائم ظننت "وكذلك لا يجوز إلغاء "كان "إذا وقعت مبتدأة نحو "كان زيد قائما "بخلاف ما إذا كانت متوسطة، نحو "زيد كان قائم "فدل على أن الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل.

والذي يؤيد أن إعمال الفعل الأول أولى من الثاني أنك إذا أعملت الثاني أدَّي إلى الإضمار قبل الذِّكر، والإضمار قبل الذِّكر لا يجوز في كلامهم.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثاني النقلُ، والقياسُ.

أما النقل فقد جاء كثيرًا، قال الله تعالى: {آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا } [الكهف الآية 96]

فأعمل الفعل الثاني، وهو أفرغ، ولو أعمل الفعل الأول لقال :أفرغه عليه، وقال تعالى: {هَاؤُمُ اقْرَأوا كِتَابِيَهْ} [الحاقة: 19] فأعمل الثاني وهو اقرءوا، ولو أعمل الأول لقال :اقرءوه، وجاء في الحديث "ونَخْلَعُ ونَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ "فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لأظهر الضمير بُدًّا، وقال الشاعر وهو الفرزدق:

ولكنَّ نَصْفًا لو سَبَبْتُ وسَبَّنِي ... بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وهَاشِم

فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال "سببت وسبوني بني عبد شمس "بنصب "بني "وإظهار الضمير في سبني، وقال طُفَيْل الغَنَوِي:

وكُمْتًا مُدَمَّاةً كأن مُتُونَهَا ... جَرَى فوقها واستشعرت لون مُذْهَبِ»[1]

ذهب الكوفيون إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، مستدلين بالنقل عن العرب وبالقياس العقلي؛ فالعرب أكثروا من إعمال الأول، كما في قولهم: "أكرمني وأكرمتُ زيدًا"، وإعمال الأول يمنع الإضمار قبل الذكر. واحتجوا

[1] - نفس المرجع السابق، ج1، ص206، 207.

أيضًا بأن الفعل الأول أسبق وأقوى من حيث الابتداء، فكان أولى بالإعمال. أما البصريون فاختاروا إعمال الثاني، مستدلين بآيات قرآنية وأحاديث وأشعار جاء فيها إعمال الثاني، مثل: {آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا}. ورأوا أن الترتيب لا يمنع من إعمال ما بعد الأول إذا دل عليه المعنى.

يتناول ابن يعيش في هذه المسألة إضمار الفاعل على شريطة التفسير، ومن ذلك قولك: "ضربني وضربت زيدًا"، حيث يُضمر في الفعل الأول فاعل يُفسَّر لاحقًا بذكر "زيدًا"، أي أن "زيدًا" هو الفاعل والمفعول معًا.

ولما تعذر إعمال الفعلين فيه صراحة، أُعمل الثاني الذي وُلي الاسم الظاهر. ويستشهد ابن يعيش ببيتٍ لِطفيل الغنوي أنشده سيبويه:

وكمتا مدمــاة كأن متونها ...جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

فقد أضمر الفاعل في "جرى" وفسره لاحقًا بقوله "لون مذهب"، وهو من شواهد الإضمار على شريطة التفسير.

فأعمل الثاني في هذا البيت في مكانين :أحدهما "وَقّى "ولو أعمل الأول لقال: وقَّاه، والثاني "مُعَنًّى "ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد معنى؛ فيقول "وعزة ممطول معنى هو غريمها "وتقديره: وعزة مطول غريمها معنى هو؛ لأنه قد جرى على عزة، وهو فعل الغريم؛ فقد جرى على غير مَنْ هو له، واسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إظهار الضمير فيه، فلما لم يظهر الضمير دلّ على أنه قد أعمل الثاني، إلا أنهم يقولون على هذا :يجوز أن يكون قد أعمل الأول ولم يظهر الضمير وذلك جائز عندنا، وقد بينا فساد ذلك في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له مستقصًى في موضعه.

وأما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول؛ وليس في إعماله دون الأول نَقْصُ معنًى، فكان إعماله أولى، ألا ترى أنهم قالوا" :خشنت بصدره وصدر زيد "فيختارون إعمال الباء في المعطوف، ولا يختارون إعمال الفعل فيه؛ لأنها أقرب إليه منه؛ وليس في إعمالها نقض معنى؛ فكان إعمالها أولى.

والذي يدل على أن للقرب أثرًا أنه قد حملهم القربُ والجوارُ حتى قالوا" :جُحْرُ ضَبّ خَرِب "فأجروا خربٍ على ضبٍّ، وهو في الحقيقة صفة للجحر؛ لأن الضب لا يوصف بالخراب؛ فهنا أَوْلَى.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين :أما قول امرئ القيس:

فلو أن ما أسعى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي، ولم أطلب، قليلٌ من المال[1]

في هذه المسألة النحوية يتناول الزمخشري ومن بعده ابن يعيش مسألة إضمار الفاعل على شريطة التفسير، وهي أن يُضمر فاعل في الفعل الأول ويفسره الاسم الظاهر بعده، كما في قولك" :ضربني وضربتُ زيدًا"، فـ"زيدًا" في المعنى هو الفاعل للفعل الأول "ضربني" والمفعول للفعل الثاني "ضربتُ"، ويُعمل أحد الفعلين فيه دون الآخر، لأن الاسم الواحد لا يحتمل أن يكون مرفوعًا ومنصوبًا معًا. وقد اختلف النحويون في أي الفعلين يُعمل:

البصريون يرون أن إعمال الثاني أولى؛ لقربه من الاسم الظاهر، ولورود ذلك كثيرًا في القرآن والحديث وكلام العرب، مثل قوله تعالى: {آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} [الكهف 96][2]

الكوفيون يرون أن إعمال الأول أولى، مستدلين بوروده أيضًا في الشعر، وبقوة موقعه في الابتداء، كما في قول امرئ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ ... كفاني، ولم أطلب، قليلٌ من المال

كما اختلفوا في تفسير الفاعل المحذوف:

سيبويه يرى أن الفعل الأول لا يجوز أن يخلو من فاعل، لذا يُضمر فيه فاعل يفسره الاسم الظاهر بعده.

الكسائي يرى أن الفاعل محذوف يدل عليه الظاهر.

الفراء لا يجيز الإضمار قبل الذكر مطلقًا.

ويظهر أثر هذا الخلاف في التثنية والجمع، فمثلاً:

على مذهب سيبويه تقول: "ضرباني وضربتُ الزيدين" (بإظهار التثنية).

[1] - ابن يعيش شرح المفصل، ج1، ص208-212.
[2] - الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص73.

على مذهب الكسائي" :ضربني وضربتُ الزيدين" (بإفراد الفعل الأول).

ويرجح ابن يعيش مذهب سيبويه، مستدلًا بورود الإضمار قبل الذكر في القرآن وكلام العرب، كما في قوله تعالى:{قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}[الإخلاص 1] حيث ضُمر الشأن وفسر بعده.

أما سيبويه فقد عرف الفاعل بقوله: « **والفاعل والمفعول في هذا سَواء، يَرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنّك لم تَشْغَلِ الفعل بغيره وفرغته، كما فعلت ذلك بالفاعل. فأمَّا الفاعل الذي لا يَتعدّاه فعله فقولُك :ذَهَبَ زيدٌ وجَلَسَ عمروٌ**»[1].

الذي يَتعَّداهُ فعلُه إلى مفعولين فإن شئت اقتصرتَ على المفعول الأول وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول. وذلك قولك: أعطَى عبدُ الله زيداً درهماً، وكسوتُ بشراً الثَّيابَ الجيادَ .ومن ذلك :اخترتُ الرجالَ عبدَ الله، ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ " :واختار موسى قومه سبعين رجلا"، وسميته زيداً، وكسيت زيداً أبا عبد الله، ودعوته زيداً إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحداً .ومنه قول الشاعر:

أَسْتغفِرُ الله ذَنْباً لستُ مُحْصِيةَ ... ربَّ العِبادِ إليه الوجْهُ والعَمَلُ

وقال عمرو بن معدِ يكَرِب الزُّبيدىّ:

أَمَرتْكُ الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرتَ به ... فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

مما سبق نرى بأن الزمخشري عرف الفاعل بأنه الاسم الذي أسند إليه فعل مبنيٌ للمعلوم. ويشترط في الفاعل أن يكون مرفوعا، وان لا يتقدمه ما يمنع من رفعه، وأن يكون الفعل قبله أو مصاحبا له. واهتم الزمخشري ببيان موقع الفاعل في الجملة وشروطه الاعرابية، مؤكدا على ان الفاعل لابدا ان يكون ظاهرا أو مؤولا بظاهر.

أرى أن ابن يعيش قد وافق الزمخشري في تعريفه، لكنه توسع كثيرا في شرحه، فتناول آراء النحويين في الفاعل بشيء من التفصيل مثل جواز تقدم الفاعل وتأخره، وعلاقة الفاعل بالفعل من حيث الدلالة والمعنى، كما ناقش مسألة نيابة غيره عنه إذا بُني الفعل للمجهول، وتتبع آراء الكوفيين والبصريين في مسائل مثل إمكانية حذف الفاعل وشروط النيابة وكان يميل غالبا الى التوسط بين الأقوال، مع ترجيح ما تدعمه الشواهد اللغوية.

[1] –سيبويه (ت 180هـ)، الكتاب، ج1، ص33

يرى البصريون ومنهم سيبويه بأن الفاعل هو الاسم المرفوع الذكر الظاهر أو المضمر الذي يُسبق بفعل تام، ويدل على من فعل الفعل أو اتصف به، كمثل: ذهب زيدٌ (الفاعل زيدٌ وهو مرفوع بالضمة)، وقد يتعدى فعله إلى مفعولين. وقد يكون الفعل مبنيا للمجهول ويسمى نائب الفاعل كأن نقول: ضُرِبَ عمرٌ" ولا يعتبرونه فاعلا حقيقيا. ويشترطون تقدير الفاعل اذا حذف كان نقول: " اذهبْ" التقدير(أنت). ويرفضون اعتبار الفاعل في الجملة الاسمية مثل " زيدٌ قائمٌ" إلّا إذا تحولت إلى جملة فعلية بتقدير فعل. وهم يعتبرون العلامة الاعرابية (الرفع) دليلا رئيسا على الفاعلية.

أما علماء الكوفة كالكسائي والفراء فمفهوم الفاعل شمل الدلالة الوظيفية فيرونه كل اسم دل على من قام بالفعل سواء أكان مرفوعا أم لا، وسواء أتى بعد الفعل أم قبله. كقولنا: "الكتابُ مقروءٌ" يعتبرون "الكتاب" فاعلا للصفة " مقروء" دون حاجة إلى تقدير فعل. وهم لا يشترطون التقدير النحوي بنفس صرامة البصريين ويعتمدون على السياق اللغوي، ويقبلون تقدم الفاعل على الفعل مثل: "زيدٌ ضرب عمراً" بخلاف البصريين الذين يشترطون تأخيره. وهم يجيزون أيضا دخول حروف الجر على الفاعل في بعض التراكيب النادرة.

8-وجوه كان وأخواتها:

قال الزمخشري في كتابه عن وجوه كان: «وكان على أربعة أوجه ناقصة كما ذكر، وتامة بمعنى وقع ووجد، كقولهم كانت الكائنة والمقدورة كائن، وقوله تعالى: { كن فيكون } [البقرة الآية 117، آل عمران الآية 47] وزائدة في قولهم إن من أفضلهم كان زيداً وقال:

جياد بني أبي بكر تسامي ... على كان المسومة العراب

ومن كلام العرب :ولدت فاطمة بنت الخرشب الكلمة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم .والتي فيها ضمير الشأن وقوله عز وجل: { لمن كان له قلب} [ق الآية37] يتوجه على الأربعة وقيل في قوله:

بنيهاء قفر والمطي كأنها ... قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها»[1].

قال ابن يعيش في كتابه «**اعلم أن "كانَ "أُمَّ هذا الباب، وأكثرُها تصرّفًا، فلها: أربعةُ مواضع كما ذكر .أحدها :أن تكون ناقصة، فتفتقر إلى الخبر، ولا تستغني عنه؛ لأنها لا تدل على حَدَثٍ، بل تفيد الزمان مجرَّدًا من معنى الحدث، فتدخل على المبتدأ والخبر، لإفادة زمان الخبر، فيصير الخبر عوضًا من الحدث**

[1]- الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص351

فيها، فإذا قلت" :كان زيدٌ قائمًا"، فهو بمنزلة قولك" :قام زيدٌ "في إفادة الحدث والزمن واعلم أن "كانَ "قد اجتمع فيها أمران، كلٌّ واحد منهما يقتضي جواز حذف الخبر، ومع ذلك فإن حذفه لا يجوز. وذلك أنّ هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، وحذفُ خبر المبتدأ يجوز من اللفظ إذا كان عليه دليلٌ من لفظٍ أو غيره، نحوُ قولك" :زيدٌ قائمٌ وعمرٌو"، والمراد :و"عمرٌو قائمٌ"، وكذلك تقول لمن قال" :مَن عندك" :"زيدٌ"، والمراد" :زيدٌ عندي ."ولا يجوز مثلُ ذلك مع "كانَ ."والآخرُ :أن هذه الأفعال جارية مجرى الأفعال الحقيقية وفاعِلها ومفعولِها، والمفعول يجوز إسقاطه، وأن لا تأتي به، ولا يجوز ذلك في خبر هذه الأفعال، وإن كانت مشبّهة بتلك. والعلّةُ في ذلك ما ذكرناه من أن الخبر قد صار كالعوض من الحدث، والفائدةُ منوطة به، فكما لا يجوز إسقاط الفعل في "قام زيدٌ"، فكذلك لا يجوز حذف الخبر؛ لأنه مثله. واعلم أن هذه الأفعال، لمّا كانت متصرّفة تصرُّفَ الأفعال الحقيقية ومشبّهة بها، جاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير، فتقول" :كان زيد قائمًا"، و"كان قائمًا زيد"، و"قائمًا كان زيد ."كل ذلك حسن .قال الله تعالى: {كَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ}[الروم الآية 48] ، فـ "حقًا "خبر مقدّم .وتقول" :من كان أخوك"، و"من كان أخاك"، إن رفعت "الأخ"، فَـ"مَنْ "في موضعِ منصوب بأنّه الخبر، وقد تقدّم، وإن نصبته فـ "مَن "في موضع رفع بالابتداء، فأما قوله تعالى: {وَبَاطِلًا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [الأعراف الآية 139، وهود 16]. في قراءةِ مَن نصب، ففيها دلالةٌ على جواز تقديم خبر "كانَ "عليها, لأنك قدّمت معمول الخبر؛ لأنّ "ما "زائدة للتأكيد على حدّها في قوله: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ}[آل عمران الآية 159] و"باطلًا "منصوب بـ"يعملون"، وقد قدّمه، وتقديمُ المعمول يُؤْذِن بجواز تقديم العامل؛ لأنّ مرتبة العامل قبل المعمول، فلا يجوز تقديم المعمول، حيث لا يجوز تقديم العامل، وكذلك سائر أخواتها، يجوز فيها التقديم والتأخير»[1].

يشرح ابن يعيش فيقول بأن "كان" هي الأصل في باب الأفعال الناقصة، وأكثرها استعمالًا وتصرّفًا، وتعمل عمل الفعل الناقص بدخولها على المبتدأ والخبر، حيث تفيد الزمان فقط دون حدث، فيكون الخبر بمثابة تعويض عن الحدث. ويؤكد أن حذف خبر "كان" لا يجوز، رغم وجود علّتين تقتضيان جوازه، وهما: دخولها على المبتدأ والخبر، وتشبيهها بالفعل التام، لكن العلة في المنع أن الخبر فيها بمثابة الفعل من حيث إفادة المعنى. كما يوضح أن خبر "كان" وأخواتها يجوز فيه ما يجوز في المفعول من التقديم والتأخير، فيصحّ أن تقول: "كان زيد

[1] - ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص345.

قائمًا" أو "قائمًا كان زيد"، مستشهدًا بآيات قرآنية تدل على تقديم الخبر أو معمول الخبر، مما يؤكد جواز التقديم والتأخير فيها.

«الموضع الثاني :أن تكون تامّة بمعنى الحدوث، وقيل لها تامّة لدلالتها على الحدث، نحوِ قولك" :كان الأمرُ "بمعنى: حدث ووقع .ويُقال" :كانت الكائنة "أي: حدثت الحادثة .ومنه قولهم" :المقدور كائنٌ"، المراد ما يقضيه الله ويقدّره كائنٌ، أي :حادث وواقع، لا رادّ له.

ومنه قوله تعالى: {كُن فَيَكُونُ} [آل عمران الآية 47]، أي احْدُث فيَحْدُثُ، وكذلك قوله تعالى:{إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً}[البقرة الآية282، النساء الآية 29]، أي :تقع تجارة. ومنه بيت الكتاب وهو لمَقّاس [من الطويل]:

فِدى لبنى ذُهلِ بن شَيبانَ ناقَتِي ... إذا كان يومٌ ذو كَواكِبَ أشْهَبُ

أي :إذا حدث. وتسمّى هذه التامّة؛ لدلالتها على الحدث واستغنائِها بمرفوعها، فهي في عِداد الأفعال اللازمة. وتسمّى الأوُلى ناقصة لافتقارها إلى منصوبها[1]».

في هذا الموضع يُشرح استعمال **الفعل "كان" تامًّا**، أي غير ناقص، حين يدلّ على الحدوث والوقوع، مثل قولك" :كان الأمرُ "بمعنى "حدث الأمر". ويُطلَق عليها "تامّة" لأنها تدلّ بنفسها على الحدث وتكتفي بالفاعل، فلا تحتاج إلى اسم وخبر كما في "كان" الناقصة. ومن الأمثلة القرآنية على ذلك قوله تعالى: {كُن فَيَكُونُ} أي: يحدث فيحدث، وقوله: {إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً} أي: تقع تجارة. كما ورد هذا الاستعمال في الشعر مثل قول مقّاس : *"إذا كان يومٌ ذو كواكب أشهب"* ، أي: إذا حدث يومٌ شديد. وتتميّز "كان" التامة بأنها **لازمة** لا تتعدّى إلى مفعول، بخلاف الناقصة التي تحتاج إلى اسم وخبر لإتمام معناها

قال ابن يعيش: **«الوجه الثالث من وجوه "كانَ" :"أن تكون زائدة؛ دخولُها كخروجها، لا عملَ لها في اسم ولا خبرٍ .وذهب السيرافيُّ إلى أن معنى قولنا" :زائدة "أن لا يكون لها اسمٌ ولا خبرٌ، ولا هي لوقوعِ شيء مذكور، ولكنّها دالّةٌ على الزمان، وفاعلُها مصدرها، وشبّهها بـ "ظننت "إذا أُلغيت، نحوَ قولك" :زيدٌ ظننتُ منطلقٌ"، فالظن مُلْغى هنا لم تُعْمِلها، ومع ذلك فقد أخرجتِ الكلام من اليقين إلى الشكّ، كأنّك قلت" :زيدٌ منطلقٌ في ظنّي" ».[2]**

[1] - نفس المرجع السابق، ج4، ص 246.
[2] - نفس المرجع، ج4، ص 247.

ويقول ابن يعيش «**والذي أراه الأوّلُ، وإليه كان يذهب ابن السَّرّاج .قال في أُصوله :وحقُّ الزائد أن لا يكون عاملًا، ولا معمولًا، ولا يُحْدِث معنًى سوى التأكيد .ويؤيّد ذلك قول الأئمة في قوله سبحانه وتعالى: {كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا}[مريم الآية 29]،إنّ" :كَانَ "في الآية زائدة، وليست الناقصة، إذ لو كانت الناقصة، لأفادت الزمانَ. ولو أفادت الزمان، لم يكن لعيسى عليه السَّلام في ذلك مُعْجِزةٌ؛ لأنّ الناس كلّهم في ذلك سواءٌ. فلو كانت الزائدةُ تفيد معنى الزمان، لكانت كالناقصة، ولم يكن للعُدول إلى جعلها زائدةٌ فائدةٌ.**

فمن مواضع زيادتها قولهم" :إنّ من أفضلهم كان زيدًا"، والمراد :إنّ من أفضلهم زيدًا. و"كانَ "مزيدة لضربٍ من التأكيد إذ المعنى أنّه في الحال أفضلهم، وليس المراد أنّه كان فيما مضى، إذ لا مَدْحَ في ذلك؛ ولأنّك لو جعلت لها اسمًا وخبرًا، لكان التقدير :إن زيدًا كان من أفضلهم، وكنت قد قدّمت الخبر على الاسم، وليس بظرف، وذلك لا يجوز، لأنّ زيدًا يكون اسمَ "إن"، و"كانَ "وما تَعلّق بها الخبر، فلذلك قيل :إنّ "كانَ "هنا زائدة. فأما قول الشاعر [من الوافر]:

سَراةُ بني أبي بكر تسامى .....»[1]

يناقش مسألة نحوية دقيقة تتعلّق بزيادة "كان" في بعض المواضع، ويفضّل فيه ابن يعيش رأي من يرى أن "كان" قد تأتي زائدة لا تؤدي وظيفة نحوية من حيث الإسناد (أي لا تعمل عملاً من رفع اسم ونصب خبر)، وإنما تأتي للتوكيد فقط، كما رجّحه ابن السراج في "أصوله". والدليل على ذلك تفسيرهم لقوله تعالى**} :كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا{**، بأن "كان" زائدة، لأن المعنى المعجز أن عيسى عليه السلام تكلّم في المهد، لا أنه *كان* في المهد سابقًا، فلو أفادت الزمان لما دلّت على الإعجاز. ويُستشهد أيضًا بتركيب مثل" **:إنّ من أفضلهم كان زيدًا**"، حيث يرى النحاة أن "كان" زائدة، لأن المعنى يراد به الحال لا الماضي، ولو كانت "كان" عاملة لوجب تقديم الاسم وتأخير الخبر بطريقة لا تجوز نحويًّا. فزيادة "كان" هنا تؤدي غرضًا بلاغيًا لا نحويًّا، وهو التوكيد فقط.

و يقول أيضا: «فالشاهد فيه زيادة "كانَ ."والمراد :على المسوّمة العراب.

[1]- نفس المرجع السابق، ص247.

وقال قوم :إنّ "كانَ "إذا زيدت، كانت على وجهَيْن :أحدهما: أن تُلْغَى عن العمل مع بقاء معناها .والآخر :أن تلغى عن العمل والمعنى معًا، وإنما تدخل لضرب من التأكيد .فالأوّلُ نحو قولهم" :ما كان أحسنَ زيدًا"، المراد :أن ذلك كان فيما مضى مع إلغائها عن العمل، والمعنى :ما أحسن زيدًا أمْسِ. وهي في ذلك بمنزلةِ "ظننت"، إذا أُلغيت بَطَل عملُها لا غير، نحوَ قولك" :زيد ظننتُ منطلقٌ ."ألا ترى أن المراد :في ظنّي؟ وأما الثاني فنحو قوله:[من الوافر]

على كان المسوّمةِ العرابِ .....

ومنه قوله تعالى:{كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا}[مريم الآية 29] والمراد :كيف نكلّم من في المهد صبيًا؟ ولو أُريد فيها معنى المُضِيّ، لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك معجزة؛ لأنه لا اختصاص له بهذه الحكم دون سائر الناس...»[1].

يختار ابن يعيش الرأي القائل بأن "كان" الزائدة لا تُفيد الزمان ولا تعمل عمل الأفعال، مستدلًّا بكلام ابن السراج الذي يرى أن الزائد لا يُفيد معنًى سوى التأكيد. ويؤيد ذلك بقول الأئمة إن "كان" في قوله تعالى: {كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا} زائدة، لأنّها لو كانت ناقصة لأفادت الزمان، ولم تكن المعجزة في كلام عيسى عليه السلام حال كونه في المهد، بل في الماضي، وهو أمر يشترك فيه الناس، فلا معجزة فيه. ومن مواضع زيادتها قولهم: "إنّ من أفضلهم كان زيدًا"، أي إن زيدًا هو الأفضل حاليًّا، و"كان" للتوكيد فقط، لأنها لو كانت عاملة لوقع تقديم غير جائز نحويًّا. وقد ترد "كان" الزائدة على وجهين: أحدهما تُلغى عن العمل فقط مع بقاء معناها الزمني، كما في "ما كان أحسن زيدًا"، أي في الماضي، والثاني تُلغى عن العمل والمعنى معًا، فتفيد فقط التوكيد، كما في الآية الكريمة، وكما في قول الشاعر: "على كانَ المسوّمةِ العرابِ". ويختم بنموذج شعري آخر فيه زيادة "كان" في قولهم: "لم يوجد كان مثلهم"، أي لم يوجد مثلهم، وهي مدح لجماعةٍ من الكُمّل وُلدوا لفاطمة بنت الخرشب.

«والوجه الرابع :أن تكون بمعنى الشَأْن والحديثِ، وذلك قولك" :كان زيدٌ قائمٌ"، ترفع الاسمَيْن معًا. قال الشاعر [من الطويل]:

إذا مُتّ كان الناسُ نِصْفان :شامتٌ ... وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصْنَعُ

[1] - ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص247- 248.

يروى :نصفان، ونصفَيْن، فمن نصب، جعلها الناقصة، ومن رفع جعلها بمعنى الشأن والحديث.

وعادةُ العرب أن تُصدِّر قبل الجملة بضمير مرفوع، ويقع بعده جملةٌ تُفسِّره، وتكون في موضع الخبر عن ذلك المضمر، نحوَ قولك" :هو زيد قائمٌ"، أي :الأمرُ زيدٌ قائمٌ. وإنما يفعلون ذلك عند تفخيم الأمر وتعظيمه. وأكثرُ ما يقع ذلك في الخُطَب والمَواعظ؛ لِما فيها من الوعد والوعيد، ثمّ تدخل العواملُ على تلك القضيّة، فإن كان العامل ناصبًا، نحوَ "إنَّ "وأخواتها، و"ظننت "وأخواتها؛ كان الضمير منصوبًا، وكانت علامته بارزةً، نحوَ قولك" :إنّه زيد قائمٌ"، فتكون الهاء ضمير الشأن والحديث. وبرز لفظُها؛ لأنها منصوبة، والمنصوبُ يبرز لفظه، ولا يستتر .قال الله تعالى:{وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ}[الجن الآية 19] وربّما جعلوا مكان الأمر والحديث القصّةَ، فأنّثوا، فيقولون" :إنّها قامت جاريتُك ."قال الله تعالى: {فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ}[الحج الآية 46] وأكثرُ ما يجيء إضمارُ القصة مع المؤنّث، وإضمارُها مع المذكر جائزٌ في القياس .وتقول" :ظننتُه زيد قائمٌ"، والمراد :ظننت الأمرَ والحديثَ زيد قائمٌ، فالهاء المفعول الأوّل، والجملة المفعول الثاني. فإذا دخلتْ "كانَ "عليه صار الضمير فاعلًا، واستتر, لأنّ الفاعل متى كان مضمرًا واحدًا لغائب، لم تظهر له صورة، وتقع الجملة بعده للخبر. وهي كالمفسّرة لذلك الضمير، ويسمّيه الكوفيون الضمير المجهول؛ لأنه لا يعود إلى مذكور. وكان الفرّاء يجيز "كان قائمًا زيد "و"كان قائمًا الزيدان "و"كان قائمًا الزيدون"، فيجعل "قائمًا "خبرَ ذلك الضمير، وما بعده مرتفع به. والبصريون لا يجيزون أن يكون الخبر عنه إلّا جملةً من الجمل الخبرية»[1].

يشرح ابن يعيش أحد أوجه "كان" التامّة، وهو أن تكون "كان" بمعنى الشأن والحديث، مثل قولك" :كان زيدٌ قائمٌ"، فترتفع الكلمتان بعد "كان" (زيدٌ وقائمٌ) لأن الجملة كلّها جُعلت خبرًا عن ضميرٍ مستتر يُقدَّر بـ"هو" أو "الأمر". وهذا الضمير هو الذي يسمّيه النحاة ضمير الشأن، ويقع عادةً في الأساليب التي يُراد بها تفخيم المعنى أو تعظيم الحدث، مثل ما يُقال في الخطب والمواعظ. وتدخل العوامل اللفظية على هذه الجملة (كـ"إنّ" و"ظننت")، فيُلفَظ الضمير حين يكون في محل نصب كما في قوله تعالى: {وأنه لما قام عبد الله}. وقد يُؤنّث الضمير إذا أُريد به القصة بدل الشأن، كما في قوله تعالى: {فإنها لا تعمى الأبصار}. ويُبيّن ابن يعيش أن البصريين لا يجيزون إلا أن يكون خبر ضمير الشأن جملة خبرية، بخلاف الكوفيين كالفَرّاء، الذين يجيزون أن يكون الخبر مفردًا كما في "كان قائمًا زيد."

[1] - المرجع السابق، ص248.

وهذا القسم من أقسام "كانَ "يؤول إلى القسم الأوّل، وهي الناقصة من حيث كانت مفتقرة إلى اسم وخبر. وإنما أفردوها بالذكر وجعلوها قسمًا قائمًا بنفسه؛ لأنّ لها أحكامًا تنفرد بها وتُخالِف فيها الناقصةَ، وذلك أن اسمَ هذه لا يكون إلّا مضمرًا، وتلك يكون اسمها ظاهرًا ومضمرًا. والمضمرُ هنا لا يعود إلى مذكور، ومن تلك يعود إلى مذكور، ولا يُعْطَف على هذا الضمير، ولا يُؤكد ولا يُبْدَل منه بخلاف تلك. ولا يكون الخبر ها هنا إلّا جملة على المذهب، وتلك يكون خبرها جملة ومفردًا. والجملةُ في خبرِ هذه لا تفتقر إلى عائد يعود منها إلى المخبر عنه، وفي تلك يجب أن يكون فيها عائدٌ.

فلمّا خالفتها في هذه الأحكام، جُعلت قسمًا قائمًا بنفسه. وقد كان ابن دُرُسْتَوَيْهِ يذهب إلى أن هذا القسم من قبيل التامّة التي ليس لها خبرٌ، ولا تفتقر إلى مرفوع، قال :لأنّ هذه الجملة التي بعدها مفسرة لذلك المضمر، فإذا كانت مفسرة للاسم كانت إيّاه، فيكون حكمها كحكمه، ولا يصحّ أن تكون خبرًا مع كونها مفسّرة. والقول الأوّل، وهو المذهب؛ لأنّا لا نقول إنها مفسّرة على حدّ تفسيرِ "زيدًا ضربتُه ."وإنما هي خبرٌ عن ذلك الضمير على حدّ الإخبار بالمفرد عن المفرد من حيث كانت الجملة هي ذلك الضميرَ في المعنى، لأنك إذا قلت" :كان زيدٌ قائمٌ"، فالمعنى :كان الحديثُ زيدٌ قائمٌ، فالحديثُ هو زيدٌ قائمٌ، كما أنك إذا قلت" :كان زيدٌ أخاك"، فالأخ هو زيدٌ. فلمّا كانت الجملة هي الضميرَ، فسرته وأوضحته لا أنها أُنيبت مُنابَه، فاعرفه»[1]

الوجه الرابع من استعمال "كان" هو أن تأتي بمعنى **الشأن والحديث**، كما في قولك" **:كان زيدٌ قائمٌ**"، فترفع الاسمين معًا، بخلاف "كان" الناقصة التي ترفع اسمًا وتنصب خبرًا. ويفسر هذا الاستعمال أن العرب اعتادوا تقديم ضميرٍ مرفوعٍ يليه جملة تفسره، وتكون الجملة هي الخبر عن هذا الضمير، ويقع هذا الأسلوب في سياقات التفخيم كالمواعظ والخطب. فإذا دخلت "إنَّ" أو "ظننتُ" على هذه الجملة، برز الضمير لكونه منصوبًا، مثل : "**إنّه زيدٌ قائمٌ** ."وقد يُؤنث الضمير باعتبار القصّة، كما في" **:إنّها لا تعمى الأبصار** ."وإذا دخلت "كان" على هذا الضمير، صار هو الفاعل المستتر، والجملة بعده خبرٌ مفسر له، ويسميه الكوفيون "الضمير المجهول". ويرى الفرّاء جواز قول" **:كان قائمًا زيد** "بخلاف البصريين الذين يشترطون أن يكون الخبر جملة. ورغم أن هذا النوع من "كان" يشبه الناقصة من حيث حاجتها إلى اسم وخبر، إلا أنه أفرد قسماً خاصاً لاختلاف أحكامه؛

[1]- ابن يعيش، المفصل، ج4، ص344- 350

فاسمه يكون دومًا ضميرًا لا يعود إلى مذكور، ولا يُعطف عليه أو يُؤكَّد، وخبره لا يكون إلا جملةً بلا حاجة إلى رابط يعود على الضمير. أما ابن درستويه، فعدّه من قبيل "كان" التامة، لأن الجملة بعد الضمير تفسير له لا خبر، وهو رأي مرجوح، والمذهب الصحيح أن الجملة خبرٌ لذلك الضمير، لأنها تُبيّنه وتفسّره، لا أنها تُنيب عنه.

قسم الزمخشري وجوه كان وأخواتها إلى أربعة أقسام على أنها تامة أي تكون بمعنى الحدث وتستغني بمرفوعها عن منصوبها (الخبر) أي أنها أفعال لازمة مثل: "كان الأمرُ" أو" كانت الكائنة"، وناقصة لأنها تفتقر لخبرها ولا تستغني عنه وزائدة أي لا عمل لها في اسم ولا خبر، وأن تكون بمعنى الشأن والحديث، وهي ترفع الاسمين معا.

وذهب السيرافيُّ إلى أن معنى قولنا" :زائدة "أن لا يكون لها اسمٌ ولا خبرٌ، ولا هي لوقوعِ شيء مذكور، ولكنّها دالّةٌ على الزمان، وفاعلُها مصدرها، وشبّهها بـ "ظننت "إذا أُلغيت، نحوَ قولك" :زيدٌ ظننتُ منطلقٌ"، فالظن مُلْغى هنا لم تُعْمِلها، ومع ذلك فقد أخرجتِ الكلام من اليقين إلى الشكّ، كأنّك قلت" :زيدٌ منطلقٌ في ظنّي."
أما رأي ابن يعيش فقد خالف الزمخشري ووافق برأيه ما كان يذهب إليه ابن السراج حين قال: "والذي أراه الأوّلُ، وإليه كان يذهب ابن السَّرّاج .قال في أُصوله :وحقُّ الزائد أن لا يكون عاملًا، ولا معمولًا، ولا يُحْدِث معنًى سوى التأكيد. واستدل بقول الله تعالى" كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا" ولقد وافق ابن يعيش سيبويه" فمن ثَمَّ ذُكِرَ على حِدَته ولم يُذْكَرْ مع الأول، ولا يجوز فيه الاقتصارُ على الفاعل كما لم يجز في ظَننتُ الاقتصارُ على المفعول الأوَّل، لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثَمَّةَ.

9-اسم "لا "و"ما "المشبَّهتين بـ "ليس"

"ما" و "لا" الحجازيتان هما من الأدوات التي تدخل على الجملة الاسمية وتشبه "ليس" في العمل، أي: ترفع الاسم وتنصب الخبر، ولكن بشروط وقيود تختلف عند النحويين.

قال الزمخشري في كتابه المفصل: «هو في قولك: ما زيدٌ منطلقًا, ولا رجل أفضل منك, وشبههما بـ" ليس " في النفي, والدخول على المبتدأ والخبر, إلا أن" ما "أوغل في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال. ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعًا فقيل ما زيد منطلقاً، وما أحد أفضل منك. ولم تدخل" لا "إلا على النكرة ,فقيل" :لا رجلٌ أفضل منك"، وامتنع" لا زيدٌ منطلقًا ,"واستعمال" لا "بمعنى" ليس" قليلٌ ومنه بيت الكتاب [من مجزوء الكامل]:

من صدَّ عن نيرانها ... فأنا ابن قيس لا براح»[1]

قال ابن يعيش:«**اعلم أنّ "ما "حرفُ نفي يدخل على الأسماء والأفعال. وقياسه أن لا يعمل شيئًا، وذلك لأن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء على حدِّ همزة الاستفهام، و"هل ."ألا ترى أنك لمّا قلت" :هل قام زيدٌ؟ " و"هل زيدٌ قائمٌ؟ " فولِيَه الفعلُ والفاعل، والمبتدأ والخبرُ، لم يجز إعمالها في شيء من الأسماء والأفعال لعدم اختصاصها؟ فهذا هو القياسُ في "ما"؛ لأنّك تقول" :ما قام زيدٌ "كما تقول: "ما زيدٌ قائمٌ"، فيَلِيها الاسمُ والفعلُ، غير أنّ أهل الحجاز يشبهونها بـ"لَيْسَ "ويرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر كما يُفْعَل بـ "لَيْسَ ."كذلك تقول" :ما زيدٌ منطلقًا"، و"ما أخوك خارجًا"، فاللغة الأولى أقيسُ، والثانيةُ أفصحُ، وبها ورد الكتابُ العزيزُ قال الله تعالى: {مَا هَذَا بَشَرًا} [يوسف الآية 31] وقال: {مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ}[المجادلة الآية2]، ويُرْوَى عن الأصمعي أنّه قال ما سمعته في شيء من أشعار العرب، يعني نصبَ خبر "ما "المشبَّهة بـ "لَيْسَ"، و"ما "هذه، وإن كانت مشبَّهةً بـ "ليس "وتعمل عَمَلَها، فهي أضعفُ عملًا منها, لأنّ "لَيْسَ "فعلٌ و"ما "حرفٌ، ولذلك من الضُّعْف إذا تقدّم خبرُها على اسمها أو دخل حرفُ الاستثناء بين الاسم والخبر؛ بطل عملُها، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، نحو قولك" :ما قائمٌ زيدٌ"، و"ما مُسِيءٌ من أعْتَبَ"، و"ما زيدٌ إلَّا قائمٌ ."قال الله تعالى: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ}[آل عمران الآية 144]؛ وأمّا "لَيْسَ "فإنّها تعمل على كلّ حال .تقول" :ليس زيدٌ قائمًا"، و"ليس قائمًا زيدٌ"، و"ليس زيدٌ إلَّا قائمًا"، ووجه الشبه بين "لَيْسَ "و"ما "أنّهما جميعًا لنفي ما في الحال، وأنّ "لَيْسَ "مختصّةٌ بالمبتدأ والخبر، فإذا دخلت "ما "على المبتدأ والخبر، أشبهتها من جهة النفي ومن جهة الدخول على المبتدأ والخبر، وكذلك إذا قلتَ" :ما زيدٌ إلَّا قائمٌ"، لم يكن لها عملٌ لانتقاض النفي بدخولِ "إلَّا"، وكذلك إذا تقدّم الخبرُ، نحوَ" :ما قائمٌ زيدٌ ,"لأن نَضْدَ الابتداء والخبرِ قد غُيِّرَ[2]»**

يرى ابن يعيش مما سبق أن عمل "ما" النافية، الأصل فيها ألّا تعمل عملًا نحويًّا، لأنها تدخل على الأسماء والأفعال معًا، فلا تختصّ بأحدهما، كـ "هل" و"الهمزة". لكن أهل الحجاز شبّهوها بـ"ليس"، فعملت عملها، فترفع الاسم وتنصب الخبر، مثل: "ما زيدٌ منطلقًا"، وهذه اللغة أفصح، وهي لغة القرآن، وإن كانت أضعف من "ليس"

[1] الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ج1، ص267

[2] - ابن المفصل، شرح المفصل، ج1، 268، 269.

في العمل لأنها حرف لا فعل. ومن مظاهر ضعفها أن عملها يبطل إذا تقدّم خبرها أو دخل الاستثناء، مثل: "ما قائمٌ زيدٌ" أو "ما زيدٌ إلّا قائمٌ". أما "ليس" فتعمل في جميع الأحوال.

«وذهب الكوفيون إلى أن خبرَ "ما "في قولك" :ما زيدٌ قائمًا "ليس منتصبًا بـ "ما"، وإنّما هو منصوبٌ بإسقاط الخافض، وهو الباء كأنّ أصله" :ما زيدٌ بقائم ."فلمّا سقطت الباء انتصب الاسمُ. وهذا غير مرضيّ, لأنّ الخافض إذا سقط إنّما ينتصب الاسمُ بعده إذا كان الجارُّ والمجرورُ في موضع نصب، فإذا سقط الخافض، وصل الفعل أو ما هو في معناه إلى المجرور، فنَصَبَه. فالنصبُ إنّما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض .ألا ترى أنك تقول:{كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا}[الرعد الآية 43، الإسراء الآية 96]، فيكون الاسمُ مجرورًا بالباء، فإذا سقطت الباءُ كان الاسم مرفوعًا، نحو" :كفى الله"؛ لأنّه لم يكن موضعهما نصبًا بل رفعًا .وكذلك تقول" :بحَسْبك زيدٌ"، فإذا سقط الخافضُ، قلت" :حَسْبُك زيدٌ "بالرفع؛ لأنه كان في موضع مبتدأ .وكذلك تقول" :ما جاءني من أحدٍ ."وتقول" :ما جاءني أحدٌ "فترفع, لأنّ موضعه كان مرفوعًا، فبان بما ذكرته أنّ خبر "ما "ليس منصوبًا بما ذكروه من سقوطِ الباء، وإنّما هو بنفس الحرف الذي هو بنفس الحرف الذي هو "ما "للشَّبَه الذي ذكرناه.

وأمّا بنو تميم فإنّهم لا يُعْمِلونها ويجرون فيها على القياس ويجعلونها بمنزلةِ "هَلْ "والهمزة، ونحوهما ممّا لا عملَ له لعدمِ الاختصاص على ما تقدّم[1]»

يعرض ابن يعيش رأي الكوفيين في خبر "ما" العاملة عمل "ليس"، كقولك: "ما زيدٌ قائمًا"، حيث يرون أن "قائمًا" منصوب لا بـ"ما" بل بإسقاط حرف الجر "الباء"، أي كأن الأصل: "ما زيدٌ بقائم"، فلما حُذفت الباء نصب الاسم. ويرد ابن يعيش هذا الرأي ويضعّفه، موضحًا أن الاسم لا يُنصب بحذف الجارّ إلا إذا كان الجار والمجرور في موضع نصب، كقولك: "مررتُ بزيدٍ"، فإن حذفت الباء قلت: "مررتُ زيدًا" (فيصير منصوبًا بالفعل لا بالحذف). أما في مثل: "كفى بالله شهيدًا"، فإذا حذفت الباء قلت: "كفى اللهُ شهيدًا" لا بنصب "شهيدًا" بل برفع "اللهُ"، لأن موضعه ليس نصبًا. وبذلك يبيّن أن النصب في "ما زيدٌ قائمًا" ليس لسقوط الباء، بل لأن "ما" تعمل النصب كـ"ليس" للشبه بينهما. ثم يشير إلى رأي بني تميم، أنهم لا يُعملون "ما" أصلاً، ويعاملونها مثل "هل" والهمزة، لأنها ليست مختصة بالاسم.

[1] - نفس المرجع السابق، ص269.

«وأمّا "لَا "المشبّهة بـ "ليس "فحُكْمُها حكمُ "ما "في الشَّبَه والإعمال .ولها شرائطُ ثلاثٌ :أحدها أن تدخل على نكرة، والثاني أن يكون الاسمُ مقدَّمًا على الخبر. والثالث أن لا يُفْصَل بينها وبين الاسم بغيره، فتقول" :لا رجلٌ منطلقًا "كما تقول" :ليس زيدٌ منطلقًا"، ويجوز أن تدخل الباء في خبرها لتأكيد النفي كما تدخل في خبر "لَيْسَ "و"ما"، تقول" :لا رجلٌ بقائم "كما تقول" :ليس زيدٌ بقائم ."ويجوز حذف الخبر منه .قال سَعْدُ بن مالك :مَن صَدَّ عن نِيرانها ... إلخ

وصف نفسه بالشجاعة والثبات في الحرب. إذا فَرَّ الأقرانُ، والهاء في "نيرانها "تعود إلى الحرب، جعل "لا "بمنزلةِ "ليس"، ورَفَعَ "براح "بها، والخبرُ محذوف، وتقديره :لا بَراحٌ لي. ويجوز أن يكون رفع "براح "بالابتداء وحذف الخبرَ، وهو رأيُ أبي العَبَّاس المبرِّد والأوّل أجود، لأنّه كان يلزم تكريرُ "لا"، كقوله تعالى:{لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ} [البقرة الآية 254]، هذا رأيُ سيبويه ومن ذلك قوله تعالى:{وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}[ص الآية3]هي لا هذه دخلت عليها التاء لتأنيث الكلمة، لأنّ "لا "كلمةٌ، ومثلها تاء "ثُمَّت ."وقيل :دخلت للمبالغة في النفي كما قالوا" :علّامةٌ "و"نَسَّابةٌ ."والتقدير :ولات حينٌ نحن فيه حينَ مناص، فالاسمُ محذوف إلَّا أنَّ عملها مختصٌّ بـ"الحين "فَلِـ"لَاتَ "حالٌ مع "الحين"، ليست لها مع غيره، كما كان لـ"لَدُنْ "مع "غَدْوَةٍ "حين نَصَبَها، نحو" :لدن غدوةً ."ولا يكون اسمها إلَّا مضمرًا، وقد شبّهها سيبويه بـ"لَيْسَ"، ولا يَكُون في الاستثناء من حيث إنَّ اسمها لا يكون إلَّا مضمرًا، من نحو" :أتاني القوم ليس زيدًا، ولا يكون زيدًا"، والتقدير :ليس بعضهم زيدًا، ولا يكون بعضهم زيدًا، وكذلك "لَاتَ "مع "الحين"، وقد قالوا" :لات حينُ مناص "بالرفع على أنَّه الاسم، والخبرُ محذوف. وهو قليل والأوّلُ أكثر.

و"ما "أقعدُ وأوغلُ في شَبَه "ليس "لأن "ما "لنفي ما في الحال لا غير، و"لا "قد يكون لنفي الماضي، نحو قوله تعالى:{ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى} [القيامة الآية 31] أي :لم يُصدق ولم يُصَلِّ. ومنه قول الشاعر [من الرجز]:

وأيُّ أَمْرِ سَيِّيءٍ لا فَعَلَهْ .....

أي :لم يفعله، فلمَّا كانت "ما "أَلْزَمَ لنفي ما في الحال، كانت أوغلَ في الشَّبَه بـ "ليس "من "لا"، فلذلك قَلَّ استعمالُ "لا "بمعنى "ليس"، وكثر استعمالُ "ما ."فكانت لذلك أعمَّ تصرُّفًا، فعمِلت في المعرفة والنكرة، نحو" :ما زيدٌ قائمًا"، و"ما أحدٌ مثلك"، و"لا "ليس لها عملٌ إلَّا في النكرة، نحو" :لا رجلٌ أفضل منك ."وقال أبو الحسن الأخفش" :لا "و"لَاتَ "لا يعملان شيئًا، لأنّهما حرفان، وليسا فعلَيْن. فإذا وقع بعدهما مرفوع، فبالابتداء،

والخبر محذوف، وإذا وقع بعدهما منصوب، فبإضمار فعل .فإذا قال" :ولات حين مَناص"، كان التقدير :ولا أرى حين مناص. ونحو قول جَرِير [من الوافر]:

فلا حَسَبا فَخَرْتَ به لتَيْمٍ ... ولاجَدًّا إذا ازْدَحَمَ الجُدُودُ

على تقدير :فلا ذكرتُ حسبًا. كذلك في "لاتَ»[1].

يرى الزمخشري أن "ما" و"لا" تعملان عمل "ليس" لوجود شبه بينهما، يتمثل في: دخولهما على المبتدأ والخبر ونفيهما للحال وجواز دخول الباء الزائدة في خبرهما كما في قولنا:: ما زيدٌ بقائم. ويشير ابن يعيش الى أن هذا الشبه كاف لإعمالهما عمل "ليس" مع التنبيه على أن عملهما يضعف بعض المواضع مثل: إذا تقدم الخبر على الاسم وإذا دخل عليهما حرف الاستثناء واذا فصل بينهما وبين معمولهما بـ" أنّ"المخففة.

ذهب الأخفش إلى أن "ما" و"لا" تعملا عمل "ليس" في رفع الاسم ونصب الخبر، وذلك لتشابههما معها في المعنى. وقد استدلّ على ذلك بدخول "ما" و"لا" على المبتدأ والخبر، ونفيهما للحال، كما هو الحال مع "ليس". كما أشار إلى أن دخول الباء الزائدة في خبر "ما" و"لا" يقوي هذا الشبه، مما يبرز عملهما عمل "ليس". وهو بذلك قد خالف سيبويه في عمل ما وأنها لا تعمل عمل "ليس"

ابن يعيش يبين الفرق بين المذهبين البصرة والكوفة.

فالبصريون يشترطون القياس والاستعمال الكثير، ولم يجيزوا إعمالها وقالوا ان دخولها كخروجها وقالوا بأنها حرف نفي فقط، ويرون أن العمل لا يكون إلا بقيود صارمة تمثلت في: لا يجوز تقديم الخبر، الاسم والخبر يجب أن يكونا نكرتين، الانتقاض بـ"إلّا" يبطلُ العمل، ويميلون إلى تقليل الإعمال إلا إذا ثبت بكثرة في السماع.

بينما الكوفيون يجيزون العمل إذا ورد في السماع، حتى لو لم يطرد القياس، أي أنهم أجازو اعمالها مطلقا سواءً تقدم الخبر أو لا. وبهذا هم أكثرُ تساهلا ويجيزون تقديم الخبر أحيانا ولا يشترطون التنكير ويعتبرون أنّ "ما" و"لا" تعملان إذا دلَّ السماعُ على ذلك.[2]

[1]– ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 268–270

[2] –الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص132،133

أما رأي سيبويه في "ما" الحجازية فقال أن "ما" ليست فعلا ولا شبهه، لكنها تعمل عمل "ليس" على السماع، ويرى أن عمل "ما" ضعيف لأنها ليست حرفا عاملاً أصلاً، لكنّ السماع أجاز إعمالها. أمّا "لا" فقد قلل من استعمالها عاملة، واعتبر أن العمل فيها ضعيف لا يقاس عليه كثيراً.

اتفق الأنباري مع البصريين غالباً، ويرى أن "ما" و "لا" إذا عملتا، فعملهما شاذٌّ أو قليلٌ ويحتاج إلى شروط دقيقةٍ (التنكير وعدم التقديم). ويفرق بين "ما" المهملة والعاملة، ويشبه عملها بالفعل الناقص وليس بالفعل التام.

أرى من خلال ما أشار إليه الزمخشري وابن يعيش أن "ما" و " لا" الحجازيتان تعملان عمل "ليس" لكن بشروط وهي: أن يكون الاسم والخبر نكرتين، كما أنه لا يجوز أن ينتقض النفي بإلّا، مثل: ما أحدٌ إلّا قائمٌ، فهنا تُهمل "ما" ولا يجوز أن يتقدم الخبر على الاسم لأن التقديم يخرجها عن شبه الفعل.

الزمخشري يفرّق بين "لا" النافية للجنس (العاملة عمل "إنّ") و"لا" الحجازية التي تعمل عمل "ليس"، ويقصر الإعمال على الأخيرة.

ومن شرح ابن يعيش لقول الزمخشري يتضح أن "ما" و"لا" اذا توفرت فيهما الشروط السابقة (التنكير، وعدم التقديم، وعدم الانتقاض) فإنهما تعملان عمل "ليس"ويضرب أمثلة على ذلك مثل: "ما رجلاً في الدار" (برفع أو نصب "رجل" بحسب العمل)"لا أحدَ مقيمٌ" إذا لم يتقدم الخبر.

أرى أن ابن يعيش غالبا يميل إلى الجمع بين الآراء ولكنه تبنى رأي البصريين في أن عمل "ما" و"لا" ممكن ومسموع ولكنه مشروط وهذا عمل وافق فيه الزمخشري ومن قبله مثل سيبويه ونحاة البصرة وهو الأصوب وبين الفروقات بين ما هو مهمل من الاستعمال والمعمول به.

10-مسألة: الخلاف حول نِعْمَ وبِئْسَ، أَفعَلَانِ هما أم اسمان؟

قال الزمخشري في مسألة نعم وبئس: «هما نعم وبئس، وُضعا, للمدح العام والذم العام، وفيهما أربع لغات :فعل بوزن حمد وهو أصلهما قال:

ما أقلت قدمٌ ناعلها ... نعم الساعون في الأمر المبر

و"فَعْل وفِعل بفتح الفاء وكسرها وسكون العين, و"فِعِلَ ,"بكسرهما. وكذلك كل فعل أو اسم على" فِعِلَ "ثانية حرف حلق كـ" شهد "و"فخذ ,"ويستعمل ساء استعمال بئس قال الله عز وجل:{ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا}[الأعراف الآية 177]»[1]

قال ابن يعيش في شرحه لقول الزمخشري:«**اعلم أنّ "نعم"، و"بئس"، فعلان ماضيان، فـ "نعم "للمدح العامّ، و"بئس"، للذم العام. والذي يدلّ أنهما فعلان أنك تُضمِر فيهما، وذلك أنه إذا قلت" :نعم رجلًا زيدٌ .و"نعم غلامًا غلامُك "لا تضمر إلّا في الفعل. وربّما برز ذلك الضمير واتصل بالفعل على حدّ اتصاله بالأفعال .قالوا" :نِعْما رجلَيْن"، و"نِعْمُوا رجالاً "كما، تقول" :ضربا"، و"ضربوا ."حكى ذلك الكسائيّ عن العرب. ومن ذلك أن تلحقها تاءُ التأنيث الساكنةُ، وصلاً ووقفًا كما تلحق الأفعالَ، نحوَ" :نِعْمَتِ الجاريةُ هندٌ"، و"بِئْسَتِ الجاريةُ جاريتُك"، كما تقول" :قامت هندٌ"، و"قعدت ."وأيضًا فإنّ آخِرهما مبنيّ على الفتح من غيرِ عارض عرض لهما، كما تكون الأفعال الماضية كذلك، إلّا أنهما لا يتصرّفان، فلا يكون منهما مضارع، ولا اسمُ فاعل. والعلّةُ في ذلك أنهما تضمّنا ما ليس لهما في الأصل. وذلك أنهما نُقلا من الخبر إلى نفس المدح والذمّ، والأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف، فلمّا أفادت فائدةَ الحروف، خرجت عن بابها، ومُنعت التصرّفَ كـ"لَيسَ"، و"عسى ."هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين، وذهب سائر الكوفيين إلى أنهما اسمان مبتدآن، واحتجّوا لذلك بمفارَقتهما الأفعالَ بعدم التصرّف، فإنّه قد تدخل عليهما حروف الجرّ، وحكوا" :ما زيد بنِعمَ الرجلُ"، وأنشدوا لحَسان بن ثابت [من الطويل]:**

أَلَستُ بنِعْمَ الجارُ يُؤْلَفُ بَيتُه ... أخا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُضرِما»[2].

ابن يعيش في شرحه يقول نعم" و"بئس" فعلان ماضيان يُستخدمان للمدح والذم على الترتيب، ودليل فعليتهما وجود ضمير مستتر فيهما يظهر أحيانًا، كما في "نِعْما رجلين" و"نِعْمُوا رجالًا"، وتتصل بهما تاء التأنيث كما في "نِعْمَتِ الجاريةُ"، وهذا من خصائص الأفعال. وهما مبنيّان على الفتح، ولا يتصرفان، أي لا يأتي منهما مضارع أو اسم فاعل، لأنهما انتقلا من دلالة الخبر إلى إفادة معنى المدح والذمّ، فأشبهت معاني الحروف، فمنعتا التصرف كـ"ليس" و"عسى". هذا مذهب البصريين والكسائي، بينما يرى عامة الكوفيين أنهما اسمان،

[1]- الزمخشري، كتاب المفصل في صنعة الاعراب، ص 361
[2] - ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، 389

واستدلوا بعدم تصرفهما، ودخول حروف الجر عليهما، مثل "ما زيد بنِعْمَ الرجلُ"، واستشهدوا ببيت لحسان بن ثابت فيه هذا الاستعمال[1]

«يحكي الفرّاء أن أعرابيًا بُشّر ببنت، فقيل له: "نِعْمَ المولودةُ مولودتُك"، فأنكر ذلك بقوله: "ما هي بنِعْمَ المولودةُ"، فيرفض التعبير لأن "نِعْمَ" تُستخدم غالبًا مع الذكر. وذُكر أن العرب يقولون: "يا نِعْمَ المولى، ويا نِعْمَ النصير"، ونداؤهم بهذه الصيغة يدل على أن "نِعْمَ" اسم، لا فعل، والتقدير: "يا من هو نِعْمَ المولى". ودخول حروف الجر أو استخدام النداء فيها قائم على معنى الحكاية أو التقدير. ولفعل "نِعْمَ" أربع لغات، أشهرها بكسر النون وسكون العين، وكلها جائزة لأن الفعل على وزن "فَعِلَ" وعينه حرف حلق، وهو مما يثقل على اللسان، لذلك تخفف العرب نطقه. ويجري هذا التخفيف في أمثلة أخرى مثل "فخذ" و"شهد". و"ساء" قد يُعامل كـ"بئس" في الذم، ويُنقل من فعله الأصلي المتعدي إلى "فَعُلَ" اللازم. وبعض العرب يُجري أفعالًا أخرى مجرى "نِعْمَ" و"بِئْسَ" في المدح والذم، وينقل حركاتها أو يُبقيها على الأصل حسب الدلالة، مثل "ظُرُفَ" أو "ظَرْفَ الرجل زيدٌ" بمعنى "نِعْمَ الرجلُ»[2]

ذهب الكوفيون إلى أن "نِعْمَ، وبِئْسَ "اسمان مُبْتَدَآن. وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين. فاحتجوا بأن قالوا :الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول "ما زيد بنعم الرجُلُ "

ومنهم من تمسّك بأن قال :الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه قد جاء عن العرب "نعيم الرجلُ زيدٌ "وليس في أمثلة الأفعال فعيل أَلبتة، فدلّ على أنهما اسمان، وليسا بفعلين[3].

وأما البصريون فقد ذهبوا إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرَّفَان، فاحتجوا بأن قالوا :الدليلُ على أنهما فعلان اتصالُ الضمير المرفوع بهما على حدِّ اتصاله بالفعل المتصرف؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا "نِعْمَا رجلين، ونِعْمُوا رجالًا "وحكى ذلك الكسائي، وقد رفعا مع ذلك المُظْهَرَ في نحو "نعم الرجلُ، وبئس الغلامُ "والمضمر في نحو "نعم رجلًا زيدٌ، وبئس غلامًا عمرو "فدلّ على أنهما فعلان[4].

[1] -ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج1، ص81.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصل، ص389-394

[3] –الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص81،82

[4] –الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص86

ومنهم من تمسك بأن قال :الدليل على أنهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقلبها أحدٌ من العرب في الوقف هاء كما قلبوها في نحو رحمة وسنة وشجرة، ولك قولهم "نعمتِ المرأةُ، وبئست الجاريةُ "لأن هذه التاء يختصّ بها الفعل الماضي لا تَتَعَدَّاه، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به. فاعترضوا على هذا بأن قالوا: "إن هذه التاء يختصّ بها الفعلُ "ليس بصحيح؛ لأنها قد اتصلت بالحرف في قولهم "رُبَّتَ، وثُمَّتَ، ولَاتَ "في قوله تعالى: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاص} [صّ الآية 3]: قال الشاعر:

مَـــاوِيَّ بل رُبَّتَمَـــا غَارَةٍ ... شَعْـــوَاءَ كاللَّذْعَةِ بِالمِيسَمِ[1]

يميل الأنباري إلى ترجيح قول البصريين بان "نعم" و"بئس" فعلان جامدان، ويفند اعتراضات الكوفيين يعزز الرأي بالأمثلة والشواهد التي تثبت الفعلية من حيث المعنى والعمل. نعم الرجلُ زيدٌ، بئس ما يفعل الكاذب.

نلاحظ أن ابن يعيش قد رأى بفعلية نعم وبئس وهذا واضح من قوله:" اعلم أنّ "نعم"، و"بئس"، فعلان ماضيان، فـ "نعم "للمدح العامّ، و"بئس"، للذم العام." فنجده بذلك قد وافق الزمخشري الذي يرى بأنهما فعلان ماضيان جامدان

أما الكسائي فقد وافق جمهور النحويين حين ذهب إلى أن نعم وبئس فعلان جامدان يفيدان المدح والذم ويعمل عمل الأفعال، فنجده بهذا الرأي قد خالف علماء مدرسته وأدلته في ذلك: اتصال تاء التأنيث بهما أحيانا مثل:" بئست المرأة حمالة الحطب، وبدليل اقتران ضمائر الرفع المتصلة بهما، تقول: نعما، ونعموا، وضمائر الرفع المتصلة لا تقترن بغير الأفعال، وأما حرف الجر فقد يدخل في اللفظ على الفعل وعلى الحرف أيضًا، ولكنه في التقدير داخل على الاسم، فمثال دخوله على الفعل المتفق على فعليته ، ودخولهما في أسلوب الشرط بالفاء، والرفع بعدهما دليل على أنهما يرفعان الفاعل وهو من خصائص الأفعال.[2]

11-مسألة إعراب الأسماء الستة:

قال الزمخشري: «واختلافه لفظًا بحرف في ثلاثة مواضع: في الأسماء الستة مضافة ,وذلك نحو":جاءني أبوه, وأخوه, وحموه, وهنوه, وفوه, وذو مال ,"ورأيت أباه ,"و"مررت بأبيه ,"وكذلك الباقية؛

[1]- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص81-94

[2] -أبو البركات الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص81-82.

وفي "كلا "مضافًا إلى مضمر ,تقول" :جاءني كلاهما ,"و"رأيت كليهما، و"مررت بكليهما"؛وفي التثنية والجمع على حدّها ,تقول" :جاءني مسلمان ومسلمون "ورأيت مسلمينِ ومسلمينَ" ، و"مررت بمسلمين ومسلمين»[1]

يقول ابن يعيش في شرحه: « الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات لأنها أخف وأسهل، والإعراب بالحروف فرعٌ عنها. وفضلت الحركات لسببين: خفتها، وأنها تختلف عن الحروف التي تتكون منها الكلمة، فتكون العلامة متميزة عن المعلَّم. غير أن العرب خالفوا هذا الأصل في حالات خاصة، مثل الأسماء الستة (أخوك، أبوك،... إلخ)، حيث أُعربت بالواو، والألف، والياء بسبب حذف لاماتها في الأصل وتضمُّنها معنى الإضافة، فجعلوا الإعراب بالحروف عوضًا عن الحذف. وقد اختلف النحويون في توجيه هذا الإعراب:

فسيبويه والأخفش يرونه إعرابًا بالحروف مع تقدير الحركات.

وأما نحاة الكوفة قالوا: الإعراب بالحروف وبالحركات قبلها. والمازني والربعي قالوا بالحركات مع اعتبار الحروف إشباعًا.

كما ذكر المؤلف أن "فم" أصله "فوه"، ولامه حذفت وأبدلت بميم لضرورة صوتية، و"ذو" لا تستعمل إلا مضافة، وغالبًا إلى اسم جنس، ويُمنع إلحاقها بالضمائر أو الصفات إلا نادرًا أو للضرورة[2].

نلاحظ أن الزمخشري يعتبر أن الإعراب يكون من مكان واحد، وتعدُّ الواو والألف والياء حروف إعراب تدلُّ على الرفع والنصب والجر، وابن يعيش يرى في شرحه لهذا الرأي، يؤكد أن الإعراب هو الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل، ويشير إلى أن العلامات الإعرابية تظهر على الحروف الأخيرة لهذه الأسماء، مما يتيح التقديم والتأخير في الجملة دون لفي المعنى. وبهذا نرى بأن الزمخشري يميل في رأيه إلى ما ذهب البصريين.

أما سيبويه يرى بأن الأسماء الستة معربة من مكان واحد، والإعراب يكون بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، منع من ظهورها الثقل هذا ما لمسته من شرح ابن يعيش. فعلى سبيل المثال في:"جاء أبوك" تكون الضمة مقدرة على الواو.

[1]– الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص33–34.

[2]– ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص152–162

أما الأخفش فله رأيان: الأول يوافق فيه البصريين ويذهب إلى ما ذهبوا إليه، والثاني يرى أن الحروف ليست حروف إعراب، بل دلائل على الإعراب، كالواو والألف والياء في التثنية والجمع. وهذا قولهم: "وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب. وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد القولين. وذهب في القول الثاني إلى أنها ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائلُ الإعرابِ، كالواو والألف والياء في التثنية والجمع، وليست بلام الفعل" [1]

أما أبو عمر الجرمي، وهو أحد تلامذة الأخفش، لم ينقل عنه رأي محدد، وأحد آرائه في هذه المسألة قال بأن الإنقلاب هو نفسه الإعراب وهذا فيه ضعف. ولكن يعرف عنه أنه اختصر كتاب سيبويه، مما يشير إلى تعلقه بالمذهب البصري.

أما أبو إسحاق الزيادي وهو من نحاة البصرة فقد خالف سيبويه في هذه المسألة ورفض إعراب الأسماء الستة بحركات مقدرة، معتبرا أن علامات الإعراب فيها هي الحروف نفسها؛ أي الحرف نفسه هو الإعراب، وهذا باطل لأنه يؤدي إلى وجود اسم معرب على حرف واحد.

نرى أن علي بن عيسى الربعي قد ذهب إلى أن الأسماء الستة إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت مجرورةً ففيها نقل وقلب. أي أن الحركات انتقلت من الحرف الأخير إلى الحرف الذي قبله.[2]

«ذهب الكوفيّون إلى أن الأسماء الستة المعتلّة وهي :أبُوكَ، وأخُوكَ وحَمُوكَ، وهَنُوكَ، وفُوكَ، وذو مال مُعْرَبَة من مكانين»[3].

حيث تكون الحركات علامة الإعراب في حال الإفراد، وتبقى هذه الحركات عند الإضافة، مما يدلُّ على أن الواو والألف والياء ليست حروف إعراب، بل حروف زائدة نشأت عن لإشباع الحركات وهذا ضعيف لأن العلامة يجب أن تكون واحدة.

[1] – الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص17–20

[2] - ينظر: نفس المرجع السابق، ص18.

[3] –الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1،ص17

«ذهب علماء البصرة بقولهم عن الأسماء الستة: "إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب».[1]

نلاحظ مما سبق ذكره أن هذه الآراء تظهر تنوع المذاهب النحوية في إعراب الأسماء الستة، وتوضح كيفية تعامل النحاة مع هذه المسألة بناءً على قواعدهم ومبادئهم النحوية. وأنا أرجح ما ذهب إليه سيبويه بأن الأسماء الستة معربة من مكان واحد، والإعراب يكون بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، منع من ظهورها الثقل. وهو القول الأصوب

[1] نفس المرجع، ج1، ص17-21

الخاتمة

الخاتمة:

بعد عرض مجموعة من النماذج التي تجلّت فيها جهود ابن يعيش في جمع مذاهب النحويين وتتبع أقوال الزمخشري، تبيّن لنا ما يلي:

- سعة اطلاع ابن يعيش ودقة نظره في القضايا النحوية.
- حرصه على استقصاء الأقوال والنظر فيها بعين التحليل والموازنة.
- لم يكن ابن يعيش ناقلًا فحسب، بل ناقدًا بصيرًا يجمع الأقوال، ويعرض حججها، ثم يرجّح أو يعلّق بعمق علمي ورؤية نحوية متماسكة.
- عنايته ببيان الخلافات النحوية وتنوع المذاهب، مما يدل على منهج علمي منصف يقدم صورة متكاملة للقارئ.
- اقتباسه من الزمخشري لم يكن مجرد نقل، بل تجاوزه إلى مناقشة الآراء ومقارنتها بآراء البصريين والكوفيين وغيرهم.

تبرز قيمة شرح ابن يعيش بوصفه مرجعًا نحويًّا غنيًّا يتسم بـ:

- جمع المادة.
- دقة العرض.
- عمق التحليل.

هذا الشرح جدير بمزيد من الدراسة، خاصة في جانب استقصائه لأقوال النحويين السابقين.

ونسأل الله أن يكون هذا الجهد:

- خطوة موفقة في إبراز ملامح من التراث النحوي.
- خدمةً للغة العربية، لغة القرآن الكريم.
- إسهامًا في إحياء جهود علماء العربية الذين بذلوا أعمارهم في خدمتها وتجلية أسرارها.

والله ولي التوفيق.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

المراجع والمصادر:

1- أبو البقاء بن يعيش، شرح المفصل، ط1، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2001م.

2- الزمخشري، جار الله، المفصل في صنعة الإعراب، ط1، تحقيق: د. علي بوملحم، مكتبة الهلال – بيروت، 1993م.

3- أبو المعالي، محمد بن عبد الرحمن بن الغزي، *ديوان الإسلام*، ط1، تح: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1990 م.

4- أبو محمد، الطيب بن عبد الله بامخرمة، *قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر*، ط1، تح: بوجمعة مكري / خالد زواري، دار المنهاج – جدة، 2008 م.

5- الأنباري محمد بن القاسم، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط1، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، 2003 م.

6- ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ج5، الطبعة الأولى، 1994م.

7- ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ط1، تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض، 1954م.

8- ابن قرقول، مطالع الأنوار على صحاح الآثار، ط1، دار الفلاح، وزارة الأوقاف القطرية، 2012 م.

9- الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري – التخمير، ط1، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، دار الغرب الإسلامي، 1990 م.

10- الزركلي، *الأعلام*، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، أيار / مايو 2002 م.

11- الزمخشري، أساس البلاغة، ط1، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1998 م.

12- الزمخشري، *ديوان الزمخشري (منهج الزمخشري)*.

13- السمعاني، الأنساب، ط1، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن – الهند، 1962 م.

14- السيرافي، أبو سعيد، *شرح كتاب سيبويه*، المجلد 2، جامع الكتب الإسلامية، 2008 م.

15- السيوطي، جلال الدين، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

16- القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ط1، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، 1982 م.

17- حجازي، محمود فهمي، *علم اللغة العربية*، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

18- سيبويه، الكتاب، ط3، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988 م.

19- عمر رضا، معجم *المؤلفين*، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي.

20- مجلّة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الثاني، العدد الثالث عشر، 2022/10.م

21- ملكاوي، عقيدة التوحيد في القرآن الكريم، ط1، مكتبة دار الزمان، 1985 م.

22- ياقوت الحموي، معجم الأدباء – إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ط1 تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
مقدمة	أ- ب- ج -د
المبحث الأول: حياة الزمخشري الشخصية والعلمية	6-20
المطلب الأول: حياة الزمخشري الشخصية	7-13
المطلب الثاني: حياة الزمخشري العلمية	14-20
المبحث الثاني: حياة ابن يعيش الشخصية	21-27
المطلب الأول: حياة ابن يعيش الشخصية	22-23
المطلب الثاني: حياة ابن يعيش العلمية	24-27
المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لبعض المسائل الخلافية	28-72
الخاتمة	74
قائمة المصادر والمراجع	76-77